الديمقراطية وتغّول السلطة

(التفريغ الإيديولوجي للتحرر من الاستبداد)

الأستاذ الدكتور منعم صاحي العمار

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ملخص البحث

في قراءة متقدمة لمآل التجربة الديمقراطية في العالم العربي عامة والعراق خاصة ، تصادفنا محطات انتباه كثيرة، تستدر منها غالبية الباحثين وكذلك الساسة موجبات التقييم لما جرى ويجري من انتقالات وإسقاطات وارتدادات تعيد مسارات العمل.. بل الخيال إلى سابق انطلاقها لنكون أمام حالة/ظرف لامتناهٍ رغم ما يحفل به الواقع من ضغوطات وتحديات تسوغ سمو التوجه نحو الديمقراطية، على الأقل نأيًا عن مخاطر الاستبداد، وهو ما جعل الجموع وفعالياتها السياسية تحقق في حيوية/ إلحاحية الحاجة إلى نظام فكر (إيديولوجيا) تركيبي يعطي قيمة للتحول الديمقراطي ويعزز النظر إليه كتدبير تأريخي لا سياسي، ومشروع حضاري لا تأملي فاقد الروح فحسب. الأمر الذي سوغ ولم يزل البحث في صياغة تفاهمات حقيقية لتأطير موجات التحرر من الاستبداد (الاحتجاجات والثورات)، تعميقًا لقيمته السياسية وتحصينًا لدوافعه وآلياته من التهوين والإخواء وبما يجعله رهانًا مرجعيًّا ومعياريًا لتقويم عملية التحول الديمقراطي لا سيَّما بعد تعرض الأخيرة إلى تحديات كثيرة نتيجة لتصاعد تأثير التكنولوجيا وإنجازاتها لا سيَّما الاتصالية منها.

وهكذا بدا العرب بعد الربيع العربي وقبلهم العراقيون بعد عام (2003)،حيارى في تصريف مطالبهم وأمانيهم في مقاومة الاستبداد والتحرر منه كمتطلب أولي للتحول الديمقراطي نظرًا لافتقاد الإرادة العامة لشروط التنظيم والتقييم معًا، حتى بتنا لم نفهم من الديمقراطية سوى المشاركة في الانتخابات من عدمها، والتسويات لاقتسام السلطة دون مقاربات توطين لاشتراطاتها لا سيَّما بعد أن وجد دعاة الديمقراطية، الساسة وقادة الفعاليات السياسية أنفسهم وكأنهم طغاة نخبوية لم يكتفوا بالمنافسة على السلطة بل التشبث بها دون حساب لأية اشتراطات أو التزامات أخلاقية أو اجتماعية أو سياسية، الأمر الذي يؤسس عودة جديدة للثورة والاحتجاجات بذات الحجة حيث التحرر، ولكن هذه المرة من تغول السلطة. وهذا ما سنتحقق منه في ثنايا هذه الدراسة.

:Abstract

In an advanced reading of the fate of the democratic experience in the Arab world in general, and Iraq in particular, we encounter many focal points which the majority of researchers and politicians turn to to evaluate the transitions and setbacks that took place and the projections of what is yet to come to restore the course of action and be able to meet boundless circumstances despite the pressures and challenges of the reality on the ground that justify the sublime orientation towards democracy, at .least to avert the threats of tyranny

This led the masses, with their political activities, to realize the vitality, and urgency, of the need for an ideological system that gives value to the democratic

transformation and enhances the view of this transformation as a historical, not a .political, measure, and as a civilized project, not a soulless, speculative plan

Hence, the need to look into formulas of real understandings to contextualize the waves of liberation from tyranny (protests and revolutions) to deepen their political value and shield their motives and mechanisms against underestimation and devoidness, and to make them a reference and criterion to evaluate the process of democratic transformation, especially after it had been exposed to many challenges as a result of the increasing impact of technology and its achievements, especially in .the field of communication

This is how the Arabs following the Arab Spring, and before them the Iraqis after (2003), seemed confused about achieving their goals and aspirations in resisting tyranny and seeking liberation as a primary requirement for democratic .transformation due to the lack of the general will to organize and evaluate

We reached the point where democracy has become associated with the participation or non-involvement in elections and with power-sharing agreements without approaching its requirements, especially after the advocates of democracy, politicians, and leaders of political events found they had become elitist tyrants who were not satisfied with competing for power but clang to it without accounting for any moral, social, or political requirements or obligations. This establishes for the return to the state of revolution and protests for the same purpose of liberation, this time, however, from the incursion of power. This is what we will look into closely in this .study

المقدمة

منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والعالم في محنة.. ضلّت شعوبه طريقها في التحرّر والانعتاق، ولم تجد في ثنايا تدابيرها سوى البحث في الماديات، لعل طلائعها الجديدة تحقق غاياتها وتعيد بناء مساراتها التأريخية في ظل انسداد آفاق التفكير المعرفي وتدنّيها أمام ضواغط الواقعية الحرجة التي استسلمت لها قيادات السلطة[1]، بل قيادات/ فعاليات الحراك السياسي بوجهيه الحكومي والشعبي.

وقد بدت تلك المقاربة واقعًا، بعد أن رسخت الدراسات النقدية، ذات المناحي/ التوجهات المختلفة، سياسية كانت أم اجتماعية، فكرة الانقطاع عن مسلمات الأخذ بالديمقراطية كخيار ذات منشأ سياسي، وكذلك الاعتراف بها كتيار تطبيقي لرؤية الذات بكل ما ورثته من قيم وما اكتسبته منها[2]. ومرد ذلك يكمن في تزمت النظر للديمقراطية باعتبارها متلازمة لحركية الشعوب وإراداتها من دون أدنى تفكير بمعلّمة محفزات تلك الحركية وجعلها حاضرة عند أي استدعاء تأريخي لها. وإن حصل ما تقدم، لم تجد الشعوب دربًا سوى الانتقاض على غيابها. الأمر الذي جعل تلك الأدبيات مجبرة على مقايضة التحرر من الاستبداد بالأفق السياسي الضيق، والفقر والتهميش بالتجارب الموضعية لا بالتجارب الكلية/ العالمية، تحت ضغط مسايرة المطالب المجتمعية وتأطيرها بهدف عام حيث الديمقراطية دون حساب بأن الأخيرة ليست هدفًا يستدعى، بل هي بناء تأريخي يتوافق الإحساس بالحاجة إليه مع نضوج "التضامن الجمعي" الذي تعبرّ عنه الشعوب بإراداتها[3]. ولهذا لا غرو في صواب رؤية بعض المفكرين بأن الديمقراطية، كخيار، تبقى في حالة "حصار" ما لم تترسخ تلك المتلازمة، وإن أدعت الشعوب بارتيادها للعصر الديمقراطي[4].

وبعيدًا عما تؤسسه واقعية ما تقدم، من تشكيك بيقظة الشعوب واتقاد ذاكرتها، والتعمد في حصرها ببوابة واحدة، حيث الديمقراطية السياسية، فإن الشعوب تبقى وحدها صاحبة الإرادة المطلقة في التعبير عن شواغلها بالطرق المختلفة، وأية محاولة لاستعادة قدرة التحليل الجمعية لتلك الإرادة، سترتد سريعًا بسبب الحاجة لمؤسسات حق اجتماعية لها القدرة على ضبط صيرورة التحررّ الداخلي للمجتمعات أولًا، ومن ثم المباشرة بتأسيس مؤسسات

---

[1] عن تلك الضواغط ودور أصحاب النظرة النقدية في تسويق أثرها، ينظر: قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، جمعية التراث، الجزائر، 2003،ص143.

[2] Keith Krause, Critical theory and security studies, Graduate Institute of International studies, Geneve,1996,p.8.

[3] للمزيد حول هذا الأمر، ينظر: سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص58 وما بعدها.

[4] وهذا ما يفسر لنا سر بقاء خيار الثورة قائمًا. للمزيد ينظر: ERIC Hobsbawm, The AGE of Revolution, 1739-1848, London ,Vintage books,1996,pp.4-11.

السلطة وقياداتها (نخبها) لإيقاف الفوضى التي أسسها خطل إعادة التركيب المجتمعي، بعيدًا عن التوسل بالعنف سبيلًا[5].

وقد أثبتت التجارب التأريخية على طول المعمورة وعرضها، قديمًا وحديثًا، أن افتقاد الديمقراطية للنمذجة العملية لترسخها سلميًا، سيجعلها معوقًا للنهضة والتحرر، ودالّة لما يشهده المجتمع فضلًا عن هوس السلطة[6]، من انحراف أخلاقي وابتعاد عن الفضيلة، تنمو عبرهما أدران الزيف ومسوغات اغتصاب السلطة أفقيًا وعموديًا، مقابل تواري فرص التعبير والمشاركة التي كانت، على محدوديتها، مسؤولة، ولو في وقت قريب، عن إيجاد مراكز بديلة لتسيير الاندماج والتخلص من الفوضى. وأي عودة للحقيقة ستتطلب بناءً راسخًا له مستدعياته التأريخية، حيث الشرعية "شرعية السلطة" كمعيار لإعادة الإحساس بمرحلة الانتقال الديمقراطي.. تلك العودة التي لا قدرة للسلطة بتحقيقها، ستتولى شروطها العملية، الشعوب التي تتقصد ادخار إرادتها لأيام المحن، حتى إذا ما مرّت بتحدٍ، نهضت من جديد، وفي حملها ما ينقذ وجودها ويعيد تشكيل مصيرها، ادخار ليس بمقدور كل أمة تجريبه، إلا الأمم الصامدة والمنتجة تأريخيًا[7].

وقد أفصحت سنيّ الألفية الجديدة، عن تزايد تطلع الشعوب وطلائعها لإثبات ذاتها وإشهار إرادتها لتصويب عملية الانتقال/ التحول الديمقراطي عبر (الاحتجاج) السلمي، والذي لم ينظر اليه، مع الأسف، سوى تدبيرًا مقصودًا لإخواء/ إضعاف السلطة، لتغدو الأخيرة بعنوانها المؤسسي (الحكومة) غير قادرة على حماية نفسها[8]. الأمر الذي أسس ارتدادًا عنيفًا عن الديمقراطية دفع أدعياءها لاغتصاب السلطة، والتنكيل بالمحتجين، هتكًا لحقوق الإنسان وتجاوزًا للقانون، ولم يبقَ أمام تلك الشعوب إلا اللجوء للتكنولوجيا التي أثبتت إنجازاتها في ظل الثورة المعرفية–الرقمية، قدرتها على تلبية واستيعاب المطالب الشعبية وتسويقها[9]، بدءًا من الإحساس بالجوع الموضوعي (المحطم بمظاهره الروح المعنوية للشعب بعد أن تلتمس جموعه مظاهر التهميش والاقتصاص وعدم العدالة (المساواة) الاجتماعية)، وكذلك الحرمان النسبي، وصولًا إلى غرضية تلك المطالب حيث إبدال النخب

---

[5] جاريت ستاسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية، الإرث التأريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في مجموعة باحثين، المجتمع العراقي، حفريات سيوسولوجية في الإثنيات والطوائف، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2006، ص346 وما بعدها.

[6] عن هذا المصطلح وأثره في تشويه التحول الديمقراطي، ينظر: موراياك ميراك– فايسباخ، مهووسون في السلطة، تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011، ترجمة: محمد زينو شومان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014، ص13 وما بعدها.

[7] منعم صاحي العمار، نحو عقد اجتماعي جديد، التنشئة السياسية وأثرها في السلوك الانتخابي، دار إنكي للنشر والتوزيع، 2021،ص8.

[8] L. Alexander, Thought Leadership ,Valley silicon,California,2012,pp.16–18.

[9] رغم فائدة ذلك لإنهاء حالات الانسداد السياسي، إلا أن البعض رأى أن سيادة واقع كهذا، سيوفر فرصا متوالية للإقرار بحالة الفوضى في المجتمع الدولي، ينظر: هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2002، ص103 وما بعدها.

الحاكمة وإيقاب تكاثرها وهيمنتها على السلطة، ليغدو الشعب سيد نفسه ومالكًا لمصيره.. شرطا الانعتاق/ التحرر من الاستبداد.. غاية الديمقراطية الأولى[10].

وهكذا كان لارتياد الشعوب، وهي تعتصم بالتكنولوجيا وسيلة، لميدان الاتصال والتواصل الاجتماعي ومواقعه، إقرارًا منها بحيويته في تدبرّ مصيرها، بعد ما أحدثته إنجازات ذلك الميدان من تغييرات على مستوى الجموع والأفراد، مدركات وسلوكيات، نالت من قدرتهما في تأطيرها مطالبهم وأهدافهم وتسويقها إلى أبعد نقطة ممكنة مستعينين بما تؤديه وسائل/ أدوات الاتصال الجديدة من أدوار في تشكيل صور تقييم منصفة لشرعية السلطة/ الحكومة وأدائها[11]، حيث تعزيز حرية التعبير وتداول المعلومات عن المصالح الوطنية وحسن أداء السلطة للسياسات وأنماط استجابتها لتهدئة المشاغل الاجتماعية، فضلًا عن إنشاء القنوات الرقمية للاستفادة من القدرات الشعبية في تقويض فرص النظم الاستبدادية أو عودتها، أو دفع الحكومة لتقديم ما بوسعها من خدمات، لتتولى منظمات المجتمع المدني بما تتميز به من قدرات مطاولة واتصال ومطالبة، تسويق تلك الأفكار والمطالب بصيغ متنوعة، متقصدة خلق رأي عام ذي مسارات تأثير متعددة تتجاوز بتواترها بنية القناة الواحدة لصالح قنوات متعددة لمواجهة السلطة/ الحكومة، تجمعها الكلف القليلة والتأثير المستدام، وهو ما استدعى لاحقًا تجاوز الشعوب لما تؤديه منظمات المجتمع المدني من أدوار، لصالح خلق ما يسمى بـ "التنسيقيات" والتي همهّا، إيجاد قواسم مشتركة لتفعيل حملات الإقناع المضادة لسلوك السلطة/ الحكومة وأدائها، تتجاوز بأدائها حواجز الزمان والمكان، محققة بذلك ترابطًا ثقافيًا وفكريًا عبر عمليات تدفق المواقف والتدابير مما يعزز من تأثيرها ويزيد لما تؤسسه من حرج مضاد للسلطة[12]. حتى إذا ما تصاعد عزم الشعوب تكنولوجيًا، تراخت مؤسسات السلطة وخرت صريعة أمام ما أسسه الرأي العام من صورة لما ينبغي أن يكون، خاصة عندما يكون ذلك العزم مصاحبًا لضحايا وانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان والتعسف في استخدام القوة الغاشمة من قبل السلطة[13].

وهكذا كانت ما أطلق عليه بـ" ثورات الإنترنت" في جوهرها ذكاءً شعبيًا للارتفاع عن مظاهر الكبت السلطوي، خيارًا للوقوف بوجه تغوّل السلطة واشتراطات أدائها التي بدت متواترة ضمن دوائر البحث والتحري عن

---

[10] منعم صاحي العمار، في علم الثورات، أوراق المختار، العدد 6، مركز المختار للدراسات والبحوث، بغداد، أيلول، 2005، ص8-9.

[11] أحمد تهامي عبد الحي، المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، القاهرة، 2011، ص15 وما بعدها.

[12] توفيق المديني، الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية: العوائق والعثرات، مجلة حمورابي، العدد الأول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011،ص37.

[13] هذا ما توقعناه مبكرًا ونحن نترقب ونرصد مستدعيات الحث نحو مفهوم المواطنة وظروف ومعوقات سيادته عربيًا وعراقيًا. للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص29 وما بعدها.

المصالح الضيقة يدفعها المال السياسي ونجاح النخب المتطفلة في تدجين مظاهر السلوك المجتمعي[14]، بل وتدبيرًا لإثبات الذات من جديد بعد أن بدى التوسل بالديمقراطية واقعيًا، غير كافٍ لإيقاف مدّ الاستبداد، ولا التوسل بإعادة بناء الدولة كمعطى حضاري، أضحى كافيًا لإيقاف الممارسات (الشريرة) للمتطلعين الجدد للسلطة كما لم يعد ذلك التوسل كافيًا لاستيعاب محنة الشعوب وتطلعاتها بعد أن عجزت القيم القانونية والفلسفية، كالمواطنة وقداسة الانتماء للدولة في إعانة الشعوب على إصلاح ذاتها، فلم يبق أمامها غير الاحتجاج سبيلًا بمعونة التكنولوجيا، وكأنه الدرب الأصلح للتعبير عن الإرادة[15].

ومن ندرة الخيارات، وخطورة تداعي الالتقاء بين نزعتي الاحتجاج والتمرد، أخذت الشعوب تبحث عن ذاتها من جديد، متوسلة بالتكنولوجيا لتأطير وعيها دون مشروع محدد، وهو ما جعل السلطة تستبد أكثر فأكثر، ولكن هذه المرةّ تحت يافطة الديمقراطية، لتخسر الشعوب مرة أخرى تجريب خياراتها بعد أن خذلتها التكنولوجيا السلمية لتصبح ضحية لتكنولوجيا التدمير والإبادة[16].

ومن أجل فك إشكاليّة ما تقدم، سنعمد إلى تفكيك ألغاز تلك المقتربات عبر مفردات بحث محسوبة تصاعديًا لتشكيل وعي يُعتد به لصالح تعزيز نسخ الروح في الحراك الشعبي، السائد في مجتمعاتنا العربية لا سيما العراق، من خلال المفاضلة في استثمار أداء القوى المجتمعية سبيلًا لمعاودة المسار التأريخي للتحرر من جديد وإن كانت التكنولوجيا جزءًا من اشتراطاته.

أولًا: بعض أسرار المحنة.

لا يخطئ من يظن أن حراك الشعوب ونضالاتها، بابتعاده عن مهمة (تقدير الذات التأريخية)، بدا مشروع غير مكتمل الأركان، رغم أن مشاهد التطور الإنساني ما برحت ماثلة، سواء بإرثها التأريخي أو بواقعها المعاش، لتغدو السلطة هي أمنية النخب على مختلف مشاربها بدلًا عن إعادة نواميس التفكير بالدولة[17]. وهو ما يجعلنا على صواب في تفسير شيوع لجّة الاحتجاج والانتفاض دون مشروع حقيقي للثورة والتغيير، بارتباك الوعي الإنساني بالدولة كمعطى تأريخي واجب الاحترام والقداسة، بل حاضرة إنسانية وعالم إنساني، كما يشير إلى ذلك (لوك بو لتكانسكي ولورينت تيفينتو) في كتابهما (العدالة) الصادر عام (1991م)، واللذان ركزا على وصف

---

[14] إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص90–ص92.

[15] منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية، العراق ولبنان أنموذج،1990–2011، دار العارف للمطبوعات، بيروت، 2013، ص38 وما بعدها.

[16] هذا الأمر كان غير متوقع قبل انتهاء الحرب الباردة. للمزيد ينظر:

Richard Rorty ,Truth and Progress, Philosophical paper, Cambridge university press,1998.pp.8–9.

[17] مجموعة باحثين، عام على الربيع العربي: التداعيات الدولية والإقليمية، سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2012، ص12 وما بعدها.

القديس (أوغسطينوس) للدولة، بأنها نعمة تداخلت القداسة والعبقرية في ديمومتها، مثلما تدخل الإبداع والحس والمخيلة في صياغتها حتى وصلت إلى حد الإلهام للإنسان/الفرد عبر ترسيخ فكرة المواطنة والانتماء، وجدانًا ووجودًا، لها، متجاوزين بذلك تجسيدها المادي لموقف تأريخي ما، مادامت المواطنة تتغذى كالتزام على الفضيلة، منتج الفلسفة الأولى[18].

لذا لا غضاضة من القول، أنه من الخطأ البحث في نشأة الدولة بدلالة قيام السلطة تبريرًا للقوة المسوّقة لتلك النشأة واستدلالًا بما هو وارد من سلوكيات القابضين عليها[19].

وإذ يرى البعض بالعقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين بأطره المتعددة وإخراج دعاته المتباين لصوره وقيمه الرمزية، وسيلة مجرّبة للانتقال بالإنسان/ الجموع من حالة الفطرة إلى الحالة المدنية المتطورة، أو تقنية لازمة للوصول للدولة والسلطة، وشرطًا واجبًا لصياغة الاثنين معًا[20]، وأن أي تجديد لمضمونها يستدعي تجديد ذلك العقد[21]، فإن الغالبية لم تزل ترى بالدولة إنجازًا تأريخيًا يستلزم التسليم بوجوده، قوة دفع خفية تتجاوز الحاجة إلى السلطة، دينية كانت أم تأريخية أو اجتماعية، تؤسس بشرعية قيمها وعلى وفق قواعد قانونية واجتماعية، البنى اللازمة لإنتاج الدولة التي ستبدو، بالتماثل، مسؤولة بتفاعلاتها عما يلحق بالسلطة من تغييرات/ تطورات، اعتيادية أم استثنائية، لا تُدار من دون حسم للعلاقة/ التفاعل بين الإيديولوجية والنظام.. اللذين بقيا بحاجة إلى برهان وقياس تنتجهما ضرورات الإحاطة بجوهر السياسة، تلك الإحاطة هي المولّدة والمسؤولة عن الثنائيات الرافعة لوجود الدولة وأداء السلطة[22]، كما هو الحال في التآلف بين الديمقراطية والتكنولوجيا، أو عن التناقضات المعوقة لوجود الدولة حيث الديمقراطية وتغوّل السلطة.

وإذا ما أبحنا لأنفسنا، عودة ثانية، لابتعاد الشعوب عن مهمة تقدير ذاتها التأريخية، سنجد أنفسنا لا محالة أمام ما يولّده ذلك الابتعاد من محن متوالية، غالبًا ما تختصرها أجواء التصادم بين الحكام والمحكومين، ثنائية القوة – الإرادة. طالما بدت الحرية كمقترب فصل بين المعطيين آنفًا مفقودة، أو قلّ ينظر لها نظرة متدنية بعد أن يتم وزنها ليس كقيمة اجتماعية بل كترفٍ في ظل ظنك الحاكم وفقدانه لقدرة تدبرّ شؤونه وشؤون الرعية معًا. ذلك الافتقاد وتواتر صوره وديمومتها، جعل النخب الحاكمة تتعامل مع الحرية من معيار المنفعة، فيما يبقى المحكومون ينظرون لها كبداية لتأطير نوازع الديمقراطية لديهم، لتغدو تاليًا معيارًا للتفريق بين (السلطة والثقافة).

---

[18] جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص383.

[19] سليمان صالح الغويل، الدولة القومية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 2020،ص38–41.

[20] معمر منعم العمار، الدولة–البدايات وإشكاليّات النشوء والمستقبل، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص58.

[21] منعم صاحي العمار، نحو عقد اجتماعي جديد، مصدر سبق ذكره، ص8.

[22] يرى البعض أن افتقاد التفاعل بين الإيديولوجية والنظام، يؤسس نوعا من الغربة للدولة عن واقعها، ذلك الاغتراب هو المؤسس لتغوّل السلطة. للمزيد ينظر: براتران باوي، عالم بلا سيادة، الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001،ص38 وما بعدها.

ولتغدو المشكلة/ الإشكاليّة أعمق وأكثر تجذرًا، وبحاجة إلى قرين لفك طلاسمها تمييزًا أو إثباتا للذات، لا سيَّما عندما تبدأ تلك النخب متعمّدة في سلب الهوية، هوية الشعوب وتدجينها، ودفع سلوكياتها الفاعلة للانشغال بالمطالبة وحسب، طمعًا في السلطة التي لم يتوان أصحابها/القائمون عليها من النظر للشعوب وطلائعها بمثابة أعداء وأنداد لهم[23]. لذا لا غرابة أن يكونوا هؤلاء هم (القواميّن) على الشعوب ومطالبها بقصد إماتة الإرادة الوطنية وإذلال الناطقين بها عبر ما يمارسونه من (صلف سلطوي)، الهدف منه إخضاع سلوكيات الشعوب وإرادتها لما يرتضونه أو ترتضيه السلطة، وفي ذلك تغييب للعقل ودفع للشعوب إلى النظر لذاتها وكأنها لم تبلغ سن الرشد بعد، طالما بدت السلطة هي صاحبة الفصل في ما تعنيه الفضيلة، وطالما سوّقت عبر دعاياتها أن الحرية لا تعني الانتقاص من وجودها، بكل ما يعنيه ذلك من تناقض بيّن بين ما وصفته من حقوق وما تمارسه من أفعال. وهنا يكمن سر عدم احترام السلطة لما جاء بدساتيرها من مواد وفقرات تبيح ممارسة الحرية تصويبًا لعمل السلطة وسحبًا لمشروعيتها دالة/ علامة التغوّل المتجددة[24].

ولو ذهبنا بعيدًا وتفحصنا ما تقدم بعدسة الفلسفة بعيدًا عن نظمية التشريح للعلاقة بين الحكام والمحكومين، نجد أن تعاقب الأجيال، كافتراض مؤثر في حياة الشعوب لا سيَّما النامية منها، لم يزل متأثرًا بالماضي، مبررًا بالسكن في التأريخ، ليقاس وعي الشعوب في ضوء خبرتها التأريخية والتغنّي بوقائعها وانعطافاتها لا بقدرتها الآنية، وهو ما جعلها بعيدة عما يسمى بـ (الوعي الارتقائي) بوجودها، طالما ظلت خائفة من المستقبل ومنشغلة بمداراة ما تحمله من ألغاز وما تتطلبه من فك لطلاسمها، شرطا التوجه نحوه. وهكذا بدا سر حيوية تلك الشعوب ناقصًا، إلا استثناءً، بحاجة إلى مناسبات تثوير، وبرامج تحسس لمحنة الضمير بعد أن جعلته السلطة مجرد شبح لترهيب مواطنيها، على عكس الشعوب المتحضرة (الغربية) التي بدت حازمة لأمرها في التوجه نحو المستقبل، دون هيام، متدبرة لأمرها، لتجعل من ذلك التوجه جرعة اتصال وتواصل مع وجودها، تحفزًا ومددًا. ومجرد التفكير بالمستقبل يعطيها ومن خلفها طلائعها، نخبها، دفقًا للمناورة مع الماضي لصالح توطين ما أسماه البعض بـ(تكنولوجيا السلوك) التي تجعل الشعوب وهي المسؤولة عن إنجازاتها، وهي قيمّة على قيم الحرية والكرامة والممارسات المؤطرة لها، لا السلطة، ما دامت ترى ذاتها وجودًا سرمديًا.. وحاملة للروح (اليقظة)[25].

---

[23] هذا ما ألقى بضلاله حتى على مستقبل العرب كأمة وكنظام. يراجع: محمد سليمان الزواوي، مستقبل النظام العربي في عصر الثورات، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http://www.is/ammemo.cc/htm.

[24] وقد توضح ذلك في العراق بعد عام (2003)، لتؤسس السلطة بذاتها مأزقها الذي تحوّل إلى محنة شاملة هددت قوائم الدولة. للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، جوف المحنة– اقتفاء أثر الذات العراقية، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص63.

[25] جوزيف كشيشيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، ترجمة: محمد بن عبد الله حمد الحارثي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2013،ص113.

ولكي لا نتجنى كثيرًا، دعونا نمتثل لحقيقة مهمة، مفادها أن الشعوب النامية، ورغم ما تلقته من قهر وجور من نخبها السياسية، لم تزل تمتلك الحافز لمنازعة ذاتها رغم ركونها المبرر للانشغال بماديات الحياة، ذلك الحافز الذي جعلها مضطرة لمبادلة إرثها وإنسانيتها، وكذلك قوانين إدارة وجودها مع/ عبر الأفكار الثيوقراطية/الغيبية تاركة فاعليتها في المطالبة بثبات وجودها للسلطة[26]. الأمر الذي جعل الأخيرة تفسر أي ارتداد لما تقدم من نزوع وكأنه وعي مزيف، طالما بدا التماس الحق والعدل والخير هو قدر لا يسع الشعوب إلا انتظار زمن/أوان حلوله. وأن أية مطالبة بالحرية الفردية تبدو كأنها دعوة احتراب مع السلطة وإن كانت مستبدة، وأن المطلوب هو تبصير السلطة لا معاداتها لكي تكون عادلة فحسب. وأي تجاوز عن تلك الخطوط، سيجعل أصحابه في عداد (الملحدين، الشاذين)، إنها مقاربة بقدر ما تميت الروح وتناقض (يقظتها)، تمثل سلبًا للمشروعية التأريخية للوجود الواقعي للإنسان لا الشعوب فحسب[27].

الأمر الذي يجعل من المطالبة بالحرية، نقيضًا لطلب الفضيلة، وأن الرضى بالاستبداد سيبيح الحصول على مغانم أخروية أفضل بكثير من المغانم الدنيوية، طالما لم تجد الشعوب بعد، في ضوء ما أسميناه آنفًا، افتقادها لـ(الوعي الارتقائي)، إن مطالبتها بالحرية، وإنْ سحقت وجودها دون التغافل عنه، لم تصادف مضمونها الأخلاقي المرتجى، الأمر الذي يجعل السلطة، كطرف وسيط، هي المعنية بتحمل مهمة الاقتراب من ذلك المضمون، ولكن كيف؟، عن طريق (التصدّق)، وليس للشعوب أية قدرة في تحديد كيفياته أو مواعيده. وهنا لا يخطئ البعض من عدّ شعوب بعينها، لا سيَّما التي امتلكت التحفز نحو الديمقراطية بأنها لا تبارح وصفها بكونها (شعوب متسولة) من نخب صنعتها بذاتها، وهو ما ألمح إليه (هارولد لاسكي) عندما أشر هذه الحالة وأسماها بـ(حصار الديمقراطية)[28].

ثانيًا: في معضلة التوجه نحو الديمقراطية مجددًا !!.

لم يزل الحث بالتوجه نحو الديمقراطية، كخيار تعيد من خلاله الشعوب إنتاج ذاتها ساريًا، نظرًا لحدة تواتر النقائض حيال وجودها، ذلك الحث الذي بدا بحاجة ماسة إلى صيغة موحدة تأتلف من خلالها التعدديات في إطار موحد تذوب فيه متعارضات الاجتماع الإنساني، لتغدو الديمقراطية وفقًا لما تقدم ناظمًا لحقائق التفاعل المجتمعي القائم على أساس التناظر الغرضي والوسائلي بين الحرية والحاجة مهما تعددت عناوينها. ولأجل ذلك لم تعد الديمقراطية إيديولوجية، بل وسيلة مصرفة لمضامينها، كما لم تعد ستارًا لاستبدال نسغ التواصل الإنساني

---

[26] ميلود عامر حاج، الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التفكيك، مجلة المستقبل العربي، العدد 489، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019،ص289.

[27] لا يستقيم ذلك الستلاب إلا مع الهندسة الاجتماعية. للمزيد ينظر: علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية، صناعة الإنسان والمواطن، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص48 وما بعدها.

[28] نقلًا عن:

Peter. T. Leeson & Andrea M. Dean, The Democratic Domina Theory: American Journal of Political Science, Vol.53, No.3, 2001, p.xxi.

بل هي نتيجة له، وما إقرارها بالمشاركة في صنع الذات سياسيًا إلا دليل للاقتراب من التوافق المجتمعي وتسويقه كنموذج يرى التزامات وحقوقا. لذا لا غرابة أن يرى البعض بالانتخابات والمشاركة فيها، غاية الديمقراطية ووسيلتها الأولى.. وما عداها يدخل في صميم الأداء السلطوي[29].

وفي نظرة سريعة لما جرى في الشرق الأوسط بعد عام (2001) تحديدًا، إذ بدا الآخر الدولي بكل قواه ينمي توجهات الشعوب العربية نحو الاحتجاج والتمرد على الأوضاع السائدة، محملًا النظم السياسية ما جرى قبل عام (2001) وما بعدها من خطل سياسات وتشوه تدّبر، بدت الحرية هي الوسيلة المقربة لهدفه[30]، تلك الوسيلة التي استحضرت عن عمد كنتاج خالص للحظة تأريخية بعينها وليس ثمرة من ثمار مسارات التطور المجتمعي التي حان قطافها، لتغدو الحرية، اكتسابا وممارسة، بوابة للتغيير غير المنضبط ودعوة لهجر الاعتصام بالذات كنظم وقيم محافظة بل معيارية لتحقيق الأنموذج. حتى بات الخطل الذي صحت الشعوب العربية عليه لا يكمن في حاجتها للحرية، بل حاجتها للاستدلال على ذاتها (كما حصل مع الربيع العربي) [31].

ولو ما حققنا في رؤية الكثير من الفلاسفة لا سيَّما الأمريكان منهم مثل (دانيال دينت) الأستاذ في جامعة توفتز (ماساشوتز) حول البعد/الجذر العقلي للديمقراطية، وكيف أن الطاقة الكامنة فيها تتحول إلى سلوكيات يفرضها تعدد نسغ الوعي، وأن دفق تلك الطاقة يظل مرتبط بـ (الأنا) وقدراتها على توظيفها برؤية واحدة حيث الحرية والتحرر. ولهذا لا غرابة في أن يكون الاحتجاج كطاقة وتصاعد فعالياته إلى سلوكيات مفتوحة الأنماط، إنما يمثل بحضوره نوعا من الجوع الموضوعي للتحرر، يتلقفه العقل الإنساني، حتى وأن استدعى ذلك اللجوء إلى الماورائيات أو إلى الدين[32].

وعبر مطالعتنا للكثير من الدراسات الاجتماعية والسياسية، وجدنا أن الديمقراطية وإن ارتهنت وجودًا وحضورًا، آلية أو أهدافا، باعتبارات بعضها غريزي وبعضها الآخر إرادي، إلا أن التأملات المفسرة لها ربطت على قلق الإنسان/الشعوب معًا حول حاجات وطلبات ورغبات وغيرها من الأمور المنسية التي تطلّب استحضارها وتحقيقها نوعا من بناء الروح وتأملاتها من جديد[33]. وربما هذا هو عنصر الفراق بين الديمقراطية الأمريكية – الأوروبية والديمقراطية الناشئة في العراق، تلك الديمقراطية التي لم تزل غير قادرة على تجاوز معطيات الشرح بكل ما تحتمه من إيجاد علاقات سببية بين الواقع والمبتغى، والتي يرتبط استحضارها بابتداع أو

---

[29] منعم صاحي العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، دار المستقبل للبحوث، بغداد، 2005، ص13-14.

[30] Stephen Wolfram, A New Kind of Science, USA, Wolfram Media Ine, 2002, p.p. 302-303.

[31] محمد أبو رمان، ما بعد الإسلام السياسي، مرحلة جديدة أو أوهام الإيديولوجية، مؤسسة فريد ريس إيبرت، عمان، 2018، ص57 وما بعدها.

[32] نقلًا عن: محمد جلال عناية، الفكر السياسي في أمريكا، بلا دار نشر، مصر، 2004، ص147 وما بعدها.

[33] أحمد برقاوي وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص81-83.

ابتكار مجموعة من قوانين الأداء المجردة الفاقدة لحمل الروح بكل ما تضمه من ثقافة وقيم وتمثلات المؤسسة لمعطيات الفهم لدواعي الأخذ بها[34].

وعلى الرغم من ردّ البعض لما تقدم، إلى النشأة التأريخية لشعوب/دول العالم الثالث التي تزمتت في فهم ما حل بها تأريخيًا دون إدراك لاستطالات فعلها أو مراقبة ذاتيتها وتطلعاتها، إلا أن الحقيقة تبقى مرهونة بدرجة كبيرة بقدرة تلك الشعوب على استحضار ذاتيتها بعيدًا عن تقاليد حاضرها. وهذا ما جعل الكثير من الفلاسفة يرهنون سيادة الديمقراطية كخيار بالإرادة المجتمعية بعيدًا عن الصراحة في فهم زمن حلول الديمقراطية[35]. فالأخيرة منشأة شعبويًا لتفرز نخبًا متمكنة من رعاية اشتراطاتها على عكس ما يجري في دولنا من ضرورة وجود نخب (طليعة) تقود جموع الشعب لاسترداد حقوقها في المشاركة والتعددية تحت مظلة الممارسة الديمقراطية. تلك النخب التي لم تعرف واجباتها كما حصل مع ثورات الربيع العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ركبت موجات الاحتجاج والغضب الشعبي وتوقه للتحرر من الاستبداد والحرية، وفي ذهنها إحلال مركزية جديدة تقوم على مقاربات أقل ما يقال عنها أنها صورة نمطية من الدكتاتورية.. أو الطمع في اغتصاب السلطة بكل ما تؤسسه تلك الغايات من انحرافات جدية وإن أديرت بالتزامات المطالبة بالديمقراطية كما حصل في الكثير من دول العالم الثالث لا سيَّما العربية بعد نجاة الكثير من نظمها من إسقاطات الربيع العربي. وفي كلا الحالتين، سنرى تواترًا لمظاهر النكوص المجتمعي نحو اعتماد هويات متعددة، وكأنه أمر محتمل، طالما ظل الولاء الافتراضي مرتهنًا بقدرة الدولة على لعب الدور الرئيس كمؤسسة لها أجهزتها وسياساتها المتجهة نحو الاندماج والسلم والاستقرار[36].

ثالثًا: عندما تبدو الديمقراطية ... بوابة لاغتصاب السلطة.

من مفارقات القدر في عالمنا العربي، وبالتحديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما سبقته من أحداث كبرى غيرّت نمط وصف وأداء النظم السياسية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز، كانت النظم الدكتاتورية فيه، قادة وزعماء، من أولى الناطقين بحلول (عصر الجماهير) وحتمية تسيدها المشهد السياسي القادم في القرن الجديد. وبدأت تلك النظم تتبارى، رؤى وتصريحات لمسؤوليها، بضرورة بناء رؤية جديدة لتداول السلطة، وإذا ما نالت منها التحديات طورًا، أخذت تدعي زورًا بأنها (القوّامة) على ما ينبغي إحلاله من تغييرات،

---

[34] لعل أول من وضع يديه على الجرح، هو هنري كيسنجر، عندما رأى ان نشأة العراق كدولة على غرار يوغسلافيا السابقة لأسباب جيوسياسية، يجعل من الصعوبة توحيد ميل شعبه للديمقراطية بمؤسسات تمثيلية. لذا فمن المتوقع أن تتجه الدولة العراقية نحو الأوتوقراطية كنمط سلطة، أو ستتفكك إلى عناصرها المكونة، مالم يحزم قادته توظيف الديمقراطية لصالح إرادة تكونه التأريخية لا العكس. للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، جوف المحنة..، مصدر سبق ذكره، ص161.

[35] عن الرؤية الغربية في هذا المجال، ينظر: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص16 وما بعدها.

[36] عبد علي المعموري، إشكاليّة المواطنة والهوية الوطنية العراقية، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص66.

تجد فيها شعوبها ضالتها بعد عقود من الحرمان من المشاركة السياسية، عازمة على مواصلة غيها في اغتصاب السلطة بطريقة (التدليس) لإرادة الشعب وجموعه، حتى بدا لها الأمر كأنها هي صاحبة القدح المعلى في تقرير ما ينبغي سيادته، ولتغدو حاملة لأثم عقود من حكمها، وأثم ما اقترفته من أفعال بحق شعوبها ولتبدو ظاهريًا أعتى المدافعين عن الديمقراطية وفي الخفاء تظل محتفظة بحنقها عليها، إنها مفارقة سافرة كما يرى البعض في ذلك[37].

لقد كان همّ تلك النظم مسك مطلبين في يد واحدة، حيث الشرعية التي لا يمكن حيازتها إلا عن طريق الانتخابات التي أديرت مظاهرها بنوع من التحدي لإثبات القيادة – الزعامة، حتى بدت كأنها تجديد للثقة بها، والمشروعية التي بدا نيلها مطلبًا يتقدم على كل مطالب الحياة والأداء السياسي لتلك النظم، لتصبح الأخيرة والقائمون عليها بخطاباتهم من أشد المدافعين عن طقوس الديمقراطية، وما أن تطوى تلك الصفحات حتى بدت تلك النظم كأنها قد ربحت الحرب كما يقال[38].

وإذا ما حققنا مليًا، بما مرّت الشعوب العربية من ظروف جعلت من بيئاتهم الداخلية تهجر عن عمد سكونيتها المعتادة، تلك السكونية التي غالبًا ما توئد أية مطامح بالتغيير وإعادة الأمل للإنسان/المواطن لكي يتلمس ذاتيته بعد إهمال مقيم تقصد مروجيه وصانعيه، جعل الإذعان للسلطة دربًا لعنونة هويته ووجوده، وكظم غيظه من أهم موجبات سلامته، وغض الطرف عن المستقبل الذي أوكلت صناعته وإدارة المسير نحوه للنظم القائمة، يعد جزءًا من دعائم التقويم الأخلاقي بسلوك المواطن الذي وجد الإفصاح عن مطالبه بالمشاركة السياسية تحديًا لوجود الدولة وتخريبًا لقوائم نشأتها[39]، نجد أن الديمقراطية أصبحت صناعة مقصودة لا ممارسة مدنية/حياتية وحقا من حقوق الإنسان، وربما هذا السبب الذي جعل المعارضة بكل عناوينها تتحول لإلغاء سكونية تلك البيئة إلى محرضين للقوى الدولية بفرض الديمقراطية في المجتمعات العربية، وإلباسها لبوس المطلب الحيوي في ظل غياب طاغ من قبل الشعوب/الجموع للقناعة بها كما حصل مع مبررات الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)[40]، إلا أن تلك القناعة كانت مجرد تدبير كاذب وخداع، وفعل مدّبر فقد عقلانيته مع سفور القوى المعارضة عن غايتها باستلاب/اغتصاب السلطة من جديد، لتغدو الديمقراطية دفق مصول نفسية لا تدابير

---

[37] الغريب، أن هذه الحالة أصابت كل شعوب الشرق الأوسط العربية وغير العربية، للمزيد ينظر: جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص10.

[38] منعم صاحي العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، مصدر سبق ذكره ، ص18 وما بعدها.

[39] هذا الوضع عدّه البعض طبيعيًا كونه دالة من دوال سيكولوجية السلطة. للمزيد ينظر: سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، ط2، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2000، ص18–19.

[40] حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ما بعد صدام، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005، ص41–43.

عقلية همها إعادة المواطن لذاته الإنسانية، أو لتبدو محاولة قسرية لإعادة استبدال النخب (نظرية من نظريات تفسير الثورات والاحتجاجات كما سنلاحظ لاحقًا) وتكاثرها طالما بدت تلك المحنة المعيار الأساسي للتغيير[41].

ويرى البعض من المفكرين، أن سر ما تلقته هذه التدابير من إقبال ودفع وتأييد، يكمن، في عاطفية الشخصية العربية (العراقية) بالعموم وما تعانيه من انكسار نفسي من جراء عقود من الإذعان والتسلط، جعلها تقبل بأي عنوان لخلاصها، دون أي تنظيم سياسي قادر على استيعاب مطالبها[42]. وهذا الأمر جعل النظم السياسية/ السلطة حرة في تفتيت الإرادة الشعبية، اجتراءً لما تتشدق به من ثورية سابقة، وفي دفاعها عن المبادئ والقيم الوطنية والتي جعلتها معيارًا لأخلاقيات السلطة ومعاداتها أثم بحق الدولة. لتغدو مطالبة الجماهير/الشعوب بالديمقراطية خيانة وطنية، أما اغتصاب السلطة فتلك وجهة نظر فحسب!!.

إن مجاراة الواقع العربي وكشف خباياه عن طريق البحث في عوامل الانسداد التي عوقت استنبات مظاهر الديمقراطية في العالم العربي في بداية القرن الجديد ودفع المطالبة بها نحو الانحراف وإجهاضها تجبرنا للبحث بأمرين هامين[43].

أولهما: إن أي تشريح لخصال الطلائع الشعبية التي تدّعي المطالبة بالديمقراطية والتباكي على ما تتعرض له الجماهير/الشعوب من حرمان وظلم وتنكيل، سيفاجئنا بما هو قاسٍ، حيث إصرار تلك الطلائع على النظر للديمقراطية كأنه ظفر بالسلطة، وحتى إذا ما قبضت عليها شطبت دواعي المطالبة الشعبية بالديمقراطية محققة بأن الشعب غير مؤهل لممارستها وأن شروطها قد تحققت بمجرد إزاحة النظم السابقة.

وثانيهما: أن القدرة على مغازلة الروح الوطنية/القومية بتدابير سياسية، كانت مجرد مقدمات أداء فوقي للطليعة الطامعة بالسلطة، التي ظلت مسّوقة لذاتها بزهو تأريخها (النضالي) ضد النظم السابقة حتى باتت مهووسة بضرورة اعتراف الشعوب بالجميل لها قبل مطالبتها بما ترغب به حيث إحلال الديمقراطية. ولهذا كان السكن في التأريخ لدى تلك الطليعة ضرورة من ضرورات الصيرورة التأريخية لعهدهم الجديد، ليقدموا أنفسهم علنًا كأنهم مغتصبو السلطة دون موارية، رغم أنهم ما فتئوا ليلًا ونهارًا يتشدقون بأنهم بناة عهد جديد وهم لم يبرحوا الكاميرا لاستعراض بلاغتهم وعضلاتهم. لتنازع الجماهير/الشعوب ذاتها، وتلعق جراحها، بعد أن وضعت ثقتها ابتداءً بهذه الطليعة التي لم تهتم بإثراء تطلع تلك الشعوب نحو الديمقراطية بل عجلت بارتدادها عنها.

---

[41] وهذا ما حصل فعلًا وبدفع غربي. للمزيد ينظر: أنجل رابسا وآخرون، بناء شبكات إسلامية معتدلة، مركز السياسة العامة لمنطقة الشرق الأوسط، مؤسسة راند كاليفورنيا، 2007، ص105 وما بعدها.

[42] يرى البعض أنه بسبب ذلك انتشر الإرهاب في الدول العربية. للمزيد ينظر: باسم الخفاجي، إستراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، قراءة في تقرير مؤسسة راند 2007، رؤى معاصرة، العدد (4)، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2007، ص6 وما بعدها.

[43] عن هذين الأمرين ينظر: منعم صاحي العمار، هل بالإمكان أن تصلح الديمقراطية بوابة لفهم العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص12 وما بعدها.

ولو أتيحت لنا فرصة الغوص في تجليات الحقيقة الأخيرة الصادمة، لنجد أن الكثير من النظريات المفسرة للثورات قد ألقت الضوء مليًا على ذلك وهي تحقق في نضج الظروف المؤهلة لقيام تلك الثورات، فعلاوة على تحقق واحدة من هذه الظروف حيث قناعة الشعوب بأن ما جرى لم يكن سوى إبدال النخب، إلا أن الشعوب العربية لم تزل تدبّر أمورها في المناوبة بين خيارين:

الأول: التمثّل بالتأريخ والسكن فيه.

منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، والشعوب العربية تحاور ذاتها، فكرًا وعملًا، واقعًا وأملًا، من أجل الحفاظ على وجودها وما ينتظره من أبعاد واستبعاد مقصودة حتى بدا البحث في التأريخ لا في الذات سلوتها، وبدا الفرد منا، يشيح بنظره إلى خارج الأفق لعله يقبض على مدخل يعينه على فك شفرة ما يحيط به من ألغاز وهو يهّون على نفسه بعدّها إشكاليّات تستوجب البحث في ممكنات حلها دون معيارية واضحة أو قواعد مشتركة في التواصل المجتمعي ليدخل بعد حين في لجّة الانتفاض على ذاته مأخوذًا بالبحث عما مضى حيث المبادئ والقيم الضابطة لوجوده وسلوكه معًا.

وفي لجّة التحديات والتبريرات، بدا التمثل بالتأريخ لديه كأنه مستودع الإلهام، فأخذ يجتر من حقائقه ووقائعه مما يعينه على فهم ذاته، بدلًا من الإبداع وإثارة المخيلة للتخلص من مشاعر الهوان والتقييد التي حاول الآخر ترسيخها بتأثيرات وإغراءات شتى مستغلًا هوس الحاجة لديه في التوطن في (خانة/مجال/فسحة) يرى عبرها ذاته. وهكذا بدت موجة عاتية في الثقافة العربية تبشر أدبياتها بنجاح العرب في إعادة إنتاج ذاتهم من جديد، فكان نموذجهم إرثا جاهزا ينبغي الركون إليه وما عداه يعد انتفاضًا للوجود معدمين أية فرصة لرؤية ذاتهم في ظل العالم المتغير[44].

وهكذا فقد العرب عقلانيتهم ليثّوروا غرائب الأمور، ويستفزوا ذاتهم ويصنعوا من تأريخهم (الإسلامي والقومي) معًا تحديًا لهم بإرادتهم وما دروا أنه الهوان بعينه، ليس لأن ارتكانهم هذا يعد من ممارسات (جلد) الذات وإعادة مجتمعاتهم إلى نقطة البداية حيث البحث عن الإرادة المنشئة لوجودهم، بل لأنهم وجدوا أنفسهم في شح/ندرة من الخيارات لم يجدوا غير استدعاء التأريخ مجيرًا لهم، وفي ظنهم تثوير طاقاتهم وتصحيح ثقافتهم، مضمونًا وممارسات، دون نموذج مبتكر، ليحققوا عزلًا/انقطاعًا عن الواقع ويهجروه لصالح السكن في التأريخ[45]. ولم يجدوا فكاكًا منه سوى التوسل بالتكنولوجيا حيث استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

---

[44] يرى البعض أن ذلك التوجه كان بدفع خارجي. للمزيد ينظر: آنا إيشاع، دور الفاعل الخارجي في التحول السياسي في العالم العربي، نشرة السياسة، العدد (122)، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، 2012، ص16.

[45] وقد بدا ذلك بمثابة سبب في انتشار النزعات الدينية من جديد.

الثاني: عدم تماثل الرؤية حول (فلسفة الثورة).

لا أحد يجال بحقيقة رسختها قوة الحوادث التأريخية، فضلًا عن تأريخ القهر الإنساني، إن الثورة كظاهرة مثلت نسغ تطلع الأمم والشعوب لإعادة إنتاج ذاتها أو العثور عليها في ظل سيادة حال اكتنفه الغموض والإيهام وتضررت فيه الحقوق والحريات، وساد التعبير عنها نوعا من السكون. لذا لا غرابة أن يقترن الاحتجاج، كتدبير جمعي، باسترداد الإرادة من حكم/سلطة، التي توهمت بأنها تمتلك حقوقًا مطلقة في ممارسة أمرتها على الشعوب دون حساب لتطورها، أو إهمالًا لتطلعاتها أو تهاونًا في مراعاة ما تحمله من قيم، وما تحتمه إدارة الحكم من معايير وظيفية تديم بالتماسها الفكرة الاجتماعية التي أطرت بانتشارها واتساعها روح التآلف والتناسق والاندماج المنشئة للدولة عمومًا.

وإذا كانت الأدبيات الاجتماعية لا سيَّما دراسات علم الاجتماع السياسي، قد تناولت الثورة، كظاهرة، تقف خلفها فلسفة جامدة مانعة تبرّر التغيير وتتجاوب مع الحاجات الاجتماعية الملحة، تقف خلفها أفكار عملية ضاغطة هدفها توليف البنى الفوقية من جديد، كمهمة (مقدسة) يتولاها الشعب وقواه المتحفزة تقليدًا أو إدراكًا لما ينبغي أن يكون عليه الحال دفعًا للظلم وتوقًا للتحرر أو تأهيلًا لذاته في ممارسة حقوقه وحرياته في المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، حتى بدت الثورة وسيلة/أداة للتغيير الجمعي بما تحمله من برامج إصلاح وهداية ورشاد، مأخوذة بموجبات التطور الزمانية، فإن القصد المستخلص من ذلك هو الارتقاء بالشعب من مفهومه الاجتماعي إلى مفهومه السياسي، طالما بقيت السلطة (المطلقة) المستبدة، المحتكرة للقوة هي الخصم أو الند[46].

لذا لا غضاضة في القول، إن الثورة وأن كانت جزءًا من توليفة خيارات احتدمت في زمن اكتظ بالمشاكل وحرفت عبره القيم وتراخت خلاله عرى التوازن بين الشعب والسلطة، تمثل ترجمة عملية لثقافة إدراكية واعية عجزت السياسة عن استدراك موجباتها، لتغدو كأنها دعوة للتمرد على قيم بالية (فاسدة) وقصيرة النظر لا يمكن أن تكون قوانين حاكمة تضبط مسار الشعوب وتطلعاتها، طمعًا في إعادة تشكيل صيرورتها من جديد. ومن هنا جادل الكثيرون في معرض تقييمهم للثورة، بأن الأخيرة ما هي إلا وسيلة لصناعة (التحرر) كهدف، أو الدرس الأول في تعلم الشعوب للديمقراطية التي تعني (حكم الشعب بنفسه ولأجله) عبر تعلية حكم القانون وفصل السلطات وحماية الحريات الأساسية وممارسة الحقوق.. ولإدارة مصالحهم بعيدًا عن الاحتكار والعنف.. إنها الخطوة الأولى أو البوابة لمشاركة الشعب بإدارة السياسة أو كما يسميها البعض بـ(إدارة المصير) التي قننها الفكر السياسي بصيغه استدلالية تم التوافق على تسميتها بـ(العقد الاجتماعي) بين الشعوب والنخب الحاكمة، تلك الإدارة التي تقتضي بعد فصول زمنية من الاحتكار والاستبداد والقهر الذي تمارسه النخب الحاكمة (السلطة) أن يعود الشعب ويفرض نفسه رقيبًا على ذلك العقد ويجعل صيغته وصورته أكثر دلالة على مطالبه وحاجاته،

[46] عن فقه الثورة، ينظر: منعم صاحي العمار، علم الثورات، مصدر سبق ذكره، ص11 وما بعدها.

بطريقة جمعية غالبًا ما يعلن عنها بصوت جهوري (انتفاض) وبفعل اقتحامي (ثوري) يتواءم مع مطلب التغيير، تتحمل عبرها الطليعة أو النخب (أيًا كان وصفها) مسؤولية التحريض (التهيئة) والفعل معًا[47].

لذا لا غرو أن تقيّم الثورة هنا، بدلالات استحضار مقدمات الولادة المتجددة للدولة، تجاوزًا لما لفها من تناقضات تتجاوز حدود النظام السياسي والتخصيص السلطوي لقيمه، واستدلالًا للحلول الممكنة للمشاكل التي يعاني منها الشعب بسبب قصور النخبة الحاكمة (السلطة) في التزاماتها وتهاونها في إدارة الوجود الاجتماعي بكليته، ذلك القصور الذي عبر عنه (جان جاك روسو) بالمحفز الابتدائي والنهائي لإرادة الشعب لاسترداد سلطته وإعلان ممارستها الشرعية بدءًا من لحظة الانتصار بما يحقق تغييرًا جذريًا في صورة الوجود ويقرّب الجميع من حافات المصير المأمول وقد استوت مع ما ينبغي تخيله من أوضاع ووقائع يلتمس عبرها الأفراد باعتبارهم كائنات حركية واعية تواقة للتغيير والتطور، إرادتهم في سلوكيات هادفة إلى تجديد الظروف المؤسسة لوجودهم التأريخي حيث الدولة[48]. عند ذاك نستطع تفسير سر اختلاف العرب في توصيف الربيع العربي كاحتجاجات أم ثورات.

رابعًا: الديمقراطية والتكنولوجيا ... وسائل التنمية المستدامة.

لم يكن التوجه نحو الديمقراطية، فكرة مبتكرة أو مشروعًا تحديثيًا معاصرًا، بل هو جزء من بانوراما البناء الإنساني، الذي ما أن صادف التبلور حتى غيّر معطيات الأداء الدولاتي... وبدأت الدولة معه تترنح اجتماعيًا، بدلالة السلطة الخادمة لا الآمرة فحسب. وكان من الطبيعي أن تتوارد الأفكار والصيغ لتأطير هذا التوجه، فتارة تتلبسه الإيديولوجيات وتارة أخرى يبدو صريع التناقضات، تبعًا لمسوغات التأثير التي تسوقها الهوية الذاتية. لذا لا غرابة أن نتحدث عن أنماط عدة من الديمقراطية وإن أجمع الجميع على المعنى الابتدائي الناطق بمضمونها حيث (حكم الشعب بنفسه) [49].

إلا أن تطور المجتمعات وارتكانها إلى الإرادة في تقرير مصيرها، جعل من الديمقراطية وسيلة، القصد منها تمدن الإنسان وترسيخ إنسانيته على وفق أنساق موصوفة من الأداء المقّنن والمقرّب للغايات الكبرى حيث إثبات الذات والهوية. لتبدو تاليًا مقتربا من مقتربات الأداء المجتمعي الموصّل إلى بناء (نموذج الدولة)، طالما بدت بذاتها، إجرائيًا، المسؤولة عن شرعية الحكم الموثوق منها.

---

[47] عن تماثل هذه الرؤية مع التحريض الغربي، ليغدو السعي نحو التحرر مفارقة، ينظر:
Fouad Ajami, The Arab Spring at one: A year Living Dangerously, Foreign Affairs, April, 2012, p.59.

[48] ينظر للمزيد: منعم صاحي العمار، الحداثة وترهل الدولة القطرية العربية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (41)، مركز الدراسات الدولية، 2001، ص11 وما بعدها.

[49] هناء صوفي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،ص131 وما بعدها.

وإذ حسمت الدولة خيارات وجودها باللجوء للديمقراطية كدرب لشرعنة أدائها السلطوي، إلا أن الفرد فيها لم يزل حديث العهد بالديمقراطية، وغير قادر على التماس الديمقراطية كمقترب لإثبات ذاتيته ومصيره، نظرًا لما اعترى التوجه نحوها من تناقضات، وما شاب تطبيقها من اختلالات إجرائية لا تمنع المواطنين من تأمين مشاركتهم في القرارات والقضايا المصيرية فحسب، بل إلى زيادة الانقسامات والعنف، مما رتب دأبًا حادًا بأن الديمقراطية لا تصلح لكل الدول والأزمان[50].

والحقيقة المفسرة للنتيجة أعلاه، لا تتعلق بحداثة التجربة الديمقراطية ولا بمقاصدها بل بعجز الدولة المعنية عن تحديد وظائف الديمقراطية... سر ذلك يكمن في أن الدول، غالبًا، ما تركز جهدها لضمان هيكلية موصوفة تختصر عبرها آليات البناء الديمقراطي (المأسسة والتداول السلمي للسلطة)، دون الاهتمام بتأهيل الأفراد/المواطنين إلى المشاركة في ذلك الجهد، أو حتى بيان موقفهم من الديمقراطية بكونها ظاهرة معبّرة عن تواصل لعلاقة المحكومين بالحكام، لتغدو الديمقراطية ضحية الجدل المحتدم بين المثالية والبراغماتية دون أدنى تفكير بالعلّة المسببة لكل ذلك حيث تكريس ابتعاد الإنسان عن هويته الجمعية ومرجعيتها المعنوية[51].

جل قصدنا من كل ما تقدم، أن نحقق مليًا في الكيفيات التي تبيح لنا الوصول إلى غاية واحدة مفادها استيعاب التكنولوجيا (الثورة الاتصالية) لكي تكون معينًا للتنمية المستدامة لا سيَّما بوجهها الأمثل حيث التنمية السياسية التي تجعل من تلك الكيفيات، حلًا لإشكاليّة الالتباس بين المطالبة بالحرية والاحتجاج وربما التمرد، ليس لاعتبارها مفارقة مناقضة للسلوك البشري، بل لأن الحرية والمطالبة التأريخية (السرمدية) بها لم تكن يومًا ما لتغدو انكفاءً على الذات أو نزوعًا أنانيًا لصناعة نخبة (دينية أو سياسية أو اجتماعية)، بل هي تقنية سلوكية شكلّها النزوع الطبيعي الإنساني ونضّجته فصوله التأريخية والتي جعلت من إدارتها دفقًا لما ترجوه البشرية من حياة، مثلما بدا الاستبداد أيقونة حكم/ تسلط على رقاب الشعوب، لا يوجد شعب يستطيع استثناء نفسه منها، ليغدو الخلاص منه وممارسة الحرية وإدارة دفة المطالبة بها، رديفين لا ينفصلان[52]. لهذا نستطيع، وببساطة، تفسير المقاربة بين الحرية والتغيير، فكما عدّ الأخير خاتمة المطالبة بالحرية، عدت الأخيرة بادئة له. تلك المقاربة التي أسماها البعض بـ(التفريغ الإيديولوجي للتحرر)، تمثل الأساس المفسر لظاهرة الاحتجاج والانتفاض

---

[50] ومن الملفت للنظر أن هذه النتيجة كانت حاضرة لدى السلطات المستبدة كمبرر لاستمرارها باستبدادها لا سيَّما في الدول العربية. للمزيد ينظر:

عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997. وكذلك، جوزيف كشيشيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، مصدر سبق ذكره، ص49.

[51] عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص28-69.

[52] لهذا يرى البعض بالاستبداد صفة ملازمة للحكم/ السلطة وإدارته، كونه يمثل نزوعًا تأريخيًا لم تزل الديمقراطية كفكرة وكهدف وكآلية غير قادرة على النيل من خطره. للمزيد يراجع: بروس بيرنو دو الستر سميت، دليل الاستبداد والمستبدين، ترجمة: فاطمة نصر، ط1، الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة، 2014، ص48.

وربما الثورات، طالما بدت تلك العناوين وسائل/ممارسات هادفة للوصول إلى الحياة الحرة، والدفاع عن القيم وتوجيه السلوك للتطور والنماء، كمعايير بناء لمعاودة الشعوب في تلمس خياراتها[53].

بيد أن افتقاد منحنيات التغيير، وتدافع التماساته المستعجلة، جعل من تلك المعايير فاقدة لسحرها تبعًا لعدم موثوقية مشاريعها في التعامل مع المستقبل، الذي حمّل برؤى مفتوحة لامست الإدارة المنشئة للدولة وجوهر وجودها[54]. الأمر الذي جعل قادة التغيير غير واثقين من قدرتهم على التعامل مع القادم من تطورات وأحداث، رغبات ومصالح، تبعًا لإحساسهم بالخوف من طول زمن التغيير وحدته وأثر ذلك في إدامة عدم الاستقرار المجتمعي لا سيَّما في ظل فقدان الشعوب لما يسمى بـ(الضامن الجمعي)، إذ لم تكن النخب الجديدة لتمتلك المطاولة في أدائها، أو لأن قدرتها على تلمس القيم في سلوكها غالبًا ما تكون محصورة في جيل الحاضرين لا في جيل المستقبل معًا، طالما بدا الجيل الحاضر يعاني من محنة وقوعه تحت رحمة تأثيرين: الأول، سطوة العاطفة المؤسسة لظاهرة شخصنة السلطة، والثاني، سطوة الثقافة المضادة التي تعتاش على إسقاطات التجارب الوليدة[55].

لذا لا غرابة، والحال هكذا، أن ينبري البعض ويطالب بـ(شعب من الآلهة) لكي تستقيم مخرجات الخلاص. إنها مرحلة قاسية لا تخلو من تغيير انتكاسي يعيد بدوره الاحتجاج المضاد ليغدو الاستبداد مخرجًا لا سيَّما عندما ترى الشعوب بعد كل تضحيات التغيير كأنها غريبة عن ذاتها تغزو حياتها الفوارق والمظالم الاجتماعية، لتعود من جديد اليقظة لروحها ولسان حالها يقول إن إرادة التغيير لا تعني الانسلاخ أو غواية لهدف، بل هي مثابرة للارتقاء بكرامة الفرد والمجتمع، ولا يتم ذلك إلا بالاحتجاج والانتفاض من جديد، على وفق ما أسميناه في إحدى دراساتنا بـ(قانون التكرار والتناوب) المفسر لدورات البناء الحضاري للشعوب[56]. وهكذا بات

---

[53] للمزيد عن هذه المقاربة وأثر الإحساس بفقدان الكرامة وعدم احترام المطالبة بها، ينظر:
Uriah Kriegel, Dignity and the phenomenology of recognition-respecd, in J.Drummind and S.R.Keridl, Emot-ional Experience, Little field, 2017,pp.86-92.

[54] لذا لا غرابة أن تذهب الشعوب وهي تواجه استبداد سلطاتها إلى المطالبة بـ "إعادة بناء الدولة من جديد. للمزيد ينظر: معمر منعم العمار، الدولة وإستراتيجية إدارة التغيير، ط1، مكتبة السنهوري، بيروت، 2019، ص361 وما بعدها.

[55] هذا ما عانت منه ثورات الربيع العربي التي غالبًا ما أردفت بثورات "تكميلية"، وكان من الممكن أن تتجدد احتجاجات تشرين في العراق، لولا مشاركة قواها في انتخابات أكتوبر عام (2021). للمزيد ينظر: وحيد عبد المجيد، الربيع العربي وحروب المخاض الأخير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 199، القاهرة، 2015، ص59 وما بعدها. وكذلك: صباح ناهي، احتجاجات تشرين بين مطالب المتظاهرين واختراقات الولائيين، شبكة المعلومات الدولية،2021/5/23، على الرابط www.Independentarabia.com

[56] عن هذا القانون، وأثر مستدعيات التغيير في حيويته كمعيار قياس لتأريخية حركية الشعوب، ينظر:
منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير، مقاربة في المقدمات، مجلة قضايا سياسية، العددان 22/21، لسنة 2010، ص10.

الجميع، لا سيَّما في العراق، مدعوًا لإيجاد مشروع تنمية مستدامة يحمل أوجه بناء متعددة تحت مسمى إدارة المصير، وإن كان كاشفًا لتغول السلطة المعوقّة/ المانعة له.

وإذا ما حاولنا عكس ما تقدم واقعيًا، سواءً في العراق أو في الوطن العربي عامة، سنجد دعاة الديمقراطية الجدد وإن نطقت قواهم بالحرية، فإنهم ما زالوا يتحينون الفرصة تلو الأخرى للإعلان عن ذاتهم، كدعاة للتحرر حتى لو كلفهم ذلك الأمر تجريب خيار الاقتصاص من الماضي، مغلفين دعاواهم بالقداسة رغم التماس تدابيرهم للحداثة وتوسلهم بأدواتها في التعبير عن رؤاهم، مدلّلين على أن الإسلام السياسي يمثل فرس الرهان الذي تولى بجموحه تجاوز آثام السياسة "الواقعية" لصالح مضامين بحث جديدة عن الذات، حتى ولو كانت من بوابة التمرد والمخاطرة[57].

ومما تجدر الإشارة له، أن هذا الأمر تجاوزته المجتمعات الديمقراطية الأوربية بعد أن أتمت توظيف الروحانيات الجمعية لصالح معلمة التماس الفرد لروحانياته سواءً عبر التواصل المباشر عبر الطقوس أو الدفع باتجاه ممارسة الشامانية للحصول على أفكار رمزية شديدة المرونة ليس لها القدرة على علاج أدران الماضي التي رسخها الاستبداد فحسب، بل تحريك العقيدة كذلك[58].

بيد أن الوسيلة الأخيرة أعادت المزج بين الواقعية والمثالية "القداسة" من خلال ممارسة دعاتها التعبئة الانفعالية/ الغرائزية دون أي اهتمام بالهداية وما تؤسسه من وعي أو حث روحي. ليغدو الانتماء الديني المتمايز، سبيلًا ذرائعيًا لإعادة الواقعية كما حصل في أوروبا في العصور الوسطى تحت لائحة العقيدة في الجيب أو (ديانة الجيب) التي تحولت حينئذ إلى عقائد تلفيقية أنتجت لنا نخبًا موازية بشكل غير متوقع أربكت السجال الروحي والسياسي معًا[59]، حتى أصبحت الديمقراطية كأنها استثمار في الدين والتوجه نحو السلطة مشروعًا ربحيًا

---

[57] لقد جرب قادة العراق هذا الدور بعد عام (2003) يمتلكهم الزهو بما أسموه بـ "تحرير العراق". للمزيد ينظر: فالح عبد الجبار، نحن والدستور، أوراق ديمقراطية (آراء في الدستور العراقي)، العدد 6، مركز العراق للمعلومات الديمقراطية، بغداد، 2015، ص8.

فيما بدت ملامح هذه الأوضاع على حركات الإسلام السياسي بعد احتجاجات (2019) على الأقل في العراق، نظرًا لفشلهم في تسويق نموذج الدولة لا الحكم فحسب. للمزيد ينظر: على محمود علوان، الدولة الإسلامية المعاصرة (بين اكراهات الذات وضغوطات الآخر)، مجلة المعهد، العدد2، معهد العلمين، النجف الأشرف، 2020، ص53 وما بعدها.

[58] فريد زكريا، مستقبل الحرية، الديمقراطية الضيقة الآفاق في الداخل والخارج، مجالات، لبنان، 2006،ص72وما بعدها.

[59] فريد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص166-168.

وقد كان لهذا الإنتاج دور كبير في تسويق فكرة الدولة المنهارة. يراجع، عبد الوهاب عمروش، الدولة المنهارة، قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدولة، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، 2012،ص26 وما بعدها.

عابرًا للمكونات المجتمعية (المكونات) لصالح عقائد جديدة لم يظهر منها إلا الوعّاظ دون سجل تأريخي أو مشهدي واقعي[60].

والحق أن هذا الصعود، وإن برّر ظاهريًا وتأريخيًا، بالاضطهاد السياسي للدين في العالم العربي، إلا أن لوائح حركيته سحبت البساط عن الحركية الاجتماعية، حتى بدت الحركية الإسلاموية (الدينية) على مختلف طوائفها كأنها "القوّامة" على الحركة الاجتماعية محققة شرخًا كبيرًا هذه المرة بين السياسة والثقافة، لتغدو أزمات المجتمعات العربية غائرة في العمق، والبنية الاجتماعية العربية كأنها تجميع لعقائد بنى مختلفة لا جامع لها سوى الالتزام الروحي[61]. الأمر الذي جعل المجتمعات العربية بحاجة لإعادة هندسة وجودها الاجتماعي على وفق جدوى المساواة في الفرص والحظوظ كشرط من شروط التأهيل نحو الأخذ بالديمقراطية، تلك لشروط التي لك تزل شعوبنا تلهث وراءها دون جدوى رغم ادّعاءاتها بممارسة الديمقراطية والإعجاب بتجاربها. إنها فعلًا حالة/ وضع هجيني لا يستقيم بدلالاته مع أية رواية أو مقصد، بدلالة تواضع فسح/ فرص السلام الديمقراطي الحقيقي.. والتي تتطلب بدورها ابتداءً تحريرية دستورية لا تعبئة ثيوقراطية على حد قول (مايكل دويل) صاحب كتاب "طرقًا للحرب والسلام" الصادر عام (1997)[62].

وإذ يرد البعض ذلك إلى مساعي الآخر "الخارجي" ونواياه، بل مشاريعه في تشكيل ما سمّي بـ "الفوضى الخلاقة" ثم "الربيع العربي"، مع سكوت مطبق للنخب المثقفة (الإنتجليسيا) وقفز مفاجئ للبرجوازية الكبيرة (المال السياسي) للدائرة العليا في المشهد السياسي كـ "غرباء" عليه، إلا أن الحقيقة تبقى تنطق بحاجة المجتمعات/ الشعوب العربية وتجاوزًا لعصاب الطبقات، إلى ما سمّي في العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية بـ "التربية الجيدة للشعوب"، والتي تنص مقدماتها على ضرورة تعلية القيم الجمعية كسبيل للارتقاء الاجتماعي الذي بدا الميدان الوحيد لإعادة صيرورة الفرد العربي المستباحة بعد أن فشلت محاولة السلطة في إخضاع الديمقراطية لثقافتها حصرًا[63].

---

[60] يرى البعض بذلك مخططًا غربيًا، يعد جزءًا من الفوضى التي أرادها الغرب. للمزيد ومستدعيات التوقع ذاك. ينظر: جوين داريار، الفوضى التي نظموها في الشرق الأوسط، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2007، ص118 وما بعدها.

[61] وقد شبه البعض هذا المأزق بما مرّ به الإيديولوجية القومية إبان الحرب الباردة، عندما ابتعدت حركاتها السياسية عن الروح المنشئة لها لتغدو مولدة لعصبيات ساهمت بدورها في نمو وتصاعد تأثير الحركات الإسلامية. للمزيد عن ذلك ينظر: محي الدين صبحي، عرب اليوم وصناعة الأوهام القومية، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2001،ص18 وما بعدها.

[62] نقلًا عن فريد زكريا، مصدر سبق ذكره،ص134.

[63] ولن يمر ذلك دون معادلة جديدة. للمزيد ينظر: أمل حمادة، معادلة جديدة، إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، مؤسسة الأهرام، 2012، ص15 وما بعدها.

ولأن الشعوب ما زالت تدير شؤونها في ضوء صلتها بمصيرها، فلا غرابة أن نراها في العقد الأول من القرن الحادي والشعرين تعود لفطريتها وتعمل متوسلة بأدوات وتقنيات بعيدة عن أعين السلطة، ليس بقصد إثبات وجودها فحسب، بل يخلق نوعا من المقاربة بين شعورها النفسي بضرورة الحفاظ على كيانية وجودها التأريخي حيث الدولة القومية، وبين الحاجة إلى تكتيل إرادتها للارتفاع بمستوى رفضها للسلطة ونفض شرعيتها الموهومة[64].وهكذا كان لجوء الشعوب للتكنولوجيا تدبيرًا مقصودًا واختراقًا ناعمًا لإخواء السلطة كمقدمة لتغييرها، تدبير فاجأ السلطة وحيّد ما تبقى لديها من قوة متعسفة لا تقوى على الوقوف بوجه ما أسماه (هاوارد راينغلد) بـ(الحشود الذكية) أو الناس القادرين على العمل في تناغم، حتى وإن كانوا لا يعرفون بعضهما البعض، تلك الحشود التي لم تكن لتؤدي دورا كهذا، لو لا إحساسها بانسداد الافق أمامها في الإصلاح، الأمر الذي أرسى ظاهرة جديدة في الأداء السياسي المجتمعي مفادها، أن الشعوب يمكن أن ترى الدلة القومية بعينها عبر الإفصاح عن مطالبها، وإن لم تكن ثمة قوى سياسية تنظمها أو تعبئها وتنطق باسمها[65]. وذلك تطور كبير لم يلتفت إليه علماء السياسة أو حتى صنّاع القرار، ليس لأن الفرد أخذ يزاحم السلطة ويقبض على هرمها، بل لأن ذلك التطور أمات أي أمل بالنظريات المشرعنة للسلطة والقائمة على الشرعية والأحزاب السياسية بل بعض النظريات الثيوقراطية، لا سيَّما بعد أن ارتضى صانع القرار ومن خلفه قوى محددة للقيام بأدوار سياسية كانت نتيجة ديناميكيتها تحريض وإثارة المشاعر الشعبية ضد السلطة من دون دراية منه/ منها بأن السلطة لا يمكن لها مصادفة النمذجة من دون نمذجة الدولة القومية ذاتها. وهنا بدت التكنولوجيا وسيلة ليس لتقريب أجّل التغيير المنتظر، بل لإعادة بناء النموذج الديمقراطي الذي ابتلي بما نسّميه بـ "التعددية الحزبية المكلفة" والتي كانت ولم تزل مهدّدة للسلطة والدولة معًا[66].

وإزاء ذلك، توقّع البعض مع زيادة التماس الشعوب وقواها العون من التكنولوجيا لتقريب أهدافها، حدوث شرخ بيّن في العلاقة بين السلطة والشعب، طالما بدت الأولى مسؤولة عن ترسيخ حالة الاغتراب لدى الدولة عمومًا. ذلك الاغتراب الذي ترسخ في دلالات إفصاح الدولة عن نفسها والتي جرتها نحو نقل أنماط سلطوية مستوردة(جاهزة) لإدامة ظلها لا ذاتيتها[67]. لذا لا غرابة أن نرى مطالبات الجموع المحتجة والمنتفضة متصاعدة غرضيًا، فمن "تغيير/إسقاط النظام" إلى "إعادة هيبة الدولة" ثم "نريد وطن". لتتساوى "ثورات الربيع العربي" في

---

[64] معمر منعم العمار، الدولة– البدايات وإشكاليّة النشوء والمستقبل، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص106.

[65] يرى البعض بما تقدم من مقاربات، جزءًا من نظرية الاختراق الناعم الأمريكي لإخواء السلطة كمقدمة لتغييرها. ينظر: حسين حافظ العكيلي، أثر الدور الإستراتيجي الأمريكي في تغيير النظم العربية، مجلة رؤية، مركز رؤية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 10، بغداد، 2012، ص38.

[66] عن هذا المصطلح ينظر: منعم صاحي العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، في مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص48 وما بعدها.

[67] وقد عدّ ذلك الشرخ، دعامة أساسية لما سمّي لاحقًا بالمعارضة الاجتماعية أو المتعارضات المزدوجة المولّدة للأزمات التي تنوء بها الدولة ونظامها السياسي. للمزيد ينظر:

W .Gamson, The strategy of social protest, London ,wadsworth publicat–ion,1999,pp.63–64.

ذلك مع "انتفاضة تشرين" في العراق، على الأقل لإيقاف مناطحة السلطة (المدفوعة بالربح كما يرى بذلك البعض) للدولة.. تلك المناطحة التي لم تزل تعد القانون الأول في أداء السلطات المتعاقبة لا سيَّما بعد تغوّل تلك السلطات في حساسيتها من شعوبها وتطرف نخبها في ممارسة نفوذها لا وظائفها، مما جعلها مهددة في كل لحظة لفقدان شرعيتها من جراء عدم ارتفاعها لمستوى ما ينبغي أن تكون عليه الدولة وتهاونها في إدامة سطوتها المعنوية وهياكلها في نفوس وضمائر شعوبها[68]. الأمر الذي دفع البعض تبرير العنف الموجه للدولة من قبل الشعوب/ قوى الاحتجاج والانتفاض والقائمين عليها وتحقيقًا لمطالبهم، لا سيَّما بعد تدني الدور المأمول لقوى "المجتمع المدني" التي ارتضت الاصطفاف مع الجموع على ما رصد لها من وظائف حيث ضبط ومراقبة السلطة، كما حدث ذلك جليًا في تجارب الربيع العربي وانتفاضة تشرين العراقية، داعية للرجوع إلى خط الشروع الأول في التكوّن الدولاتي، بمطالب وأهداف حسبتها السلطة تجاوزًا على أدائها لتعمد إلى بناء حاجز نفسي بينها وبين شعوبها لا للتفرغ للتفكير بحل المعضلات، بل لحماية نفسها من تجاوزات/تمردات تلك الجموع، التي صحت على نفسها وقد اتهمت بأنها سرقت هيبة الدولة من السلطة[69]. وما درى القائمون على الأخيرة، أن هيبة الدولة تكمن في احترام مطالب الجموع لا غرسها عن طريق التعسف والإجبار والإكراه.

وهكذا رسخ التناظر الوسائلي بين الديمقراطية والتكنولوجيا، جملة من الحقائق؛ أولها: الحاجة إلى ديمقرطة الأداء السلطوي، عبر الأخذ بالتنمية البشرية سبيلًا لمأسسة المطالب الشعبية كحقوق، شرط مسايرة ذلك ببرامج تأهيل لـ "المواطن" باعتباره منتجًا للسلطة وشريكًا فيها. وتلك القناعة سوقت تأريخيًا ضمن إطار تجديد روح الدولة عزمًا تداؤبيًا لخلق شراكة بين التقنية والتنمية البشرية، تلك الشراكة التي تعد مخرجاتها سببًا في تحديث السياسات القومية ومؤسساتها[70].

ثانيهما: إعادة رؤية وظائف الدولة بمنظار ونمطية جديدة، عبر المواءمة بين الهوية والنموذج، تلك المواءمة التي تبرّر النظر للهوية كمشروع بحاجة إلى تجديد دائمًا، مثلما تبرر صياغة/ تشكيل النموذج الوطني على أسس مجتمعية لا سياسية فحسب، الأمر الذي يدفع السلطة دومًا للنظر لشرعيتها على نحو متجدد، وإلا ستبقى الدولة/ المجتمع تعاني من أزمات لا تعد ولا تحصى كنواتج عن تصدير السلطة لمعضلتها (العتو في

---

[68] البعض ردّ ذلك إلى عجز الديمقراطية في الإحاطة بأزمات النظم السياسية العربية. للمزيد ينظر: إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص90-92. وعن اندفاع السلطة نحو الربح الموقفي كما يقول فاليري مارسيل وجون.ف. ميشيل، يراجع: سويم العزي، علم النفس السياسي، قراءة تحليلية نقدية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2010، ص87.

[69] لتغدو تلك السلطة رثة راكدة سلوكيًا تابعة غير مستقلة، تخفي ملامح دول عميقة متناثرة. ويردد البعض سر ذلك إلى ما تعانيه السلطة أساسًا من شعور/ هاجس بالانسحاق أمام شعوبها التي لم تزل تناوي باستدعاء التأريخ/الماضي لتدبرّ أمرها والخلاص من حالة الفوضى السائدة.

[70] منعم صاحي العمار، جوف المحنة، مصدر سبق ذكره، ص16. وعن علاقة الديمقراطية بالتنمية وحدودها، يراجع: الطيب بكوش، هل للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود، المجلة العربية، العدد 6، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تونس، 1995،ص109.

رؤيتها لذاتها) لهما، وهو ما يدفع السلطة للنظر للأفعال المضادة لها بمختلف عناوينها تمردًا على شريعتها أو مشروعيتها[71]. وهو ما رتّب منظومة أسميناها بـ(نواميس التأثير المعاد) [72] عند أي تغيير للسلطة أو استبدالها بأخرى. والتي سرعان ما تصطدم بذات المعضلة خاصة عندما تفتقد بوصلة الهداية وهي محملة بأدوات الماضي (ظلم ، وتعسف، وأحقاد وتمييز وإقصاء وتهميش.. الخ)، مما تجعلها مأخوذة بالاقتصاص (أزلام، ورموز وفلول.. وعزل سياسي) دون الالتفاف إلى واجبها حيث ممارسة القواعد الآمرة والملزمة التي غابت سطوتها بعد أن كانت ضحية ظواهر مقيتة (شخصنة وتعسف ودكتاتورية...الخ) [73].

ورغم مآسي قصور الإدراك لما تقدم، إلا أن الثابت عن شعوب المنطقة ومن بينها الشعب العراقي، وهي تتوسل بالمعرفة الرقمية ووسائلها، شعورها بمحنة الاستبداد الخفي عبر ما تصرّ السلطة بنخبها على اختلاقه من أزمات ومصادرة للحقوق وتعطيل متعمد لرؤية مطامحهم وقد استوت لديهم كإنجازات مرئية يتساوق وجودها مع ما لدى الشعوب الأخرى. لذا كان من الطبيعي أن تذهب تلك الشعوب لا سيَّما الشباب منها إلى بناء عالمهم الافتراضي الحر، متجاوزين أنظمة الستار الحديدي وسياسات الأبواب المقفلة، معلنين عن أنفسهم كـ "مستخدمين نشطين" على شبكات التواصل الاجتماعي من أجل الحرية والعدالة والمساواة، شروط ما تدعي السلطة ما هم به من أوضاع، كنوع من الممارسة السياسية بعيدًا عن الآليات المظهرية للممارسة الديمقراطية حيث الانتخابات والتمثيل الصوري، يقابل ذلك الإعلان، تغولًا للدولة/الأمنية والذي كان من تداعياته أن جعلت سلطاتها المواطن هدفًا لها بعد أن عدّته خطرًا يهدد أمنها[74].

ولهذا لا غرابة أن تهدد تلك السلطات أمن المواطنين على حد ما جاء بتقرير التنمية البشرية العربية لعام (2009)[75]، بكل ما يؤسسه ذلك التهديد من تراكم مستدعيات الثورة وبصورة متواترة، حتى وإن حدثت ثورات التحرر الأولى. وهذا ما يفسر لنا ارتدادات إرادات الشعوب العربية لتصحيح مسارات ثوراتهم كما هو الحال في

---

[71] صلاح الدين الجورشي، الدولة والهوية، إشكاليّة العلاقة بين الديني والسياسي، تونس مثالًا، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص60 وما بعدها.

[72] عن تلك النواميس واشتراطاتها. ينظر: منعم صاحي العمار، النظام الإقليمي العربي والاستجابة لحقائق التغيير الدولي، مجلة شؤون عربية، العدد 91، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1998،ص69.

[73] معمر منعم العمار، الدولة–البدايات...، مصدر سبق ذكره، ص142.

[74] بكل ما يعنيه ذلك من تغول وتعسف للسلطة في استخدام أدوات القهر والإكراه، لنكون أمام دولة بوليسية بحق كما حصل مع مصر وهي تواجه الإخوان. للمزيد ينظر: الدولة البوليسية المصرية.. أن تكافح التطرف لتسبب في ازدياده، مقالة منشورة بتأريخ (2018/8/2) على موقع الجزيرة الإلكتروني على الرابط .www.aljazeera.net

[75] تقرير التنمية البشرية العربية لعام (2009)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، المنامة، 2010، ص54.

مصر وتونس وليبيا والسودان وإلى حد ما في العراق، لا سيَّما بعد إحلال مفاهيم الثأر والانتقام محل التحرر والانعتاق عن الاستبداد[76].

ولعل البعض من المفكرين والباحثين، أوجد تأويلات محددة لتعطل تلبية الحقائق أعلاه، بيد أن الأمر، والحق يقال، لم يعد محصورًا بطرح كم هائل من الأسئلة.. تدبج غالبًا بأدوات استفهام كثيرة... لماذا؟، وأين؟، وماذا لو؟، وكيف؟،...إلخ، دون بناء لمشروع إيديولوجي يستوعب الشعوب، مطامح وإدارة مصير.. حتى إذا ما احتاجت السلطة ذلك، بدت كأنها ساكنة في معطيين (القومية والدين) متوسلة بالمعرفة الرقمية ووسائل الاتصال لتحقيق غاياتها.. درءًا لمظاهر الاستبداد المضافة وتوسلًا بالحرية.. لتجد نفسها وهي تتأمل سر قوتها، أنها لا تمتلك آفاقا متاحة لاشتراطات القيادة القادرة على تفعيل وظائف الشعوب في العثور على مطامحها في الحرية والتحرر[77].

وقد أدرك العراقيون وهم يمارسون حقهم في العثور على ذاتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أنهم بحاجة إلى مطلبين، الأول مشروع دولة/نموذج تهفو إليه، والثاني نمط قيادة يأخذ بيدها وهي تمارس حرية البناء ومسؤولية الحفاظ على وجودها.. إنها محنة المدرك الجمعي الذي غيبته السلطة باستبدادها والتي جعلت من نضالات الشعوب هذه المرة لا تستقيم عند حد محدد اللهم إلا رحيل قادتها فحسب. فكان العرب كأنهم عادوا لدأبهم ونضالاتهم إبان الاستعمار[78].

ورغم جوائح ذلك القصور.. إلا أن الثابت عن العرب وهم يتوسلون بالثورة الاتصالية أنهم عرفوا قصورهم.. ودخلوا في مبادلة عقيمة لحد هذه اللحظة، فهم يريدون إثبات ولائهم لأوطانهم كسقف/ أو كمشروع تحدي للسلطة يكفيهم شكوكهم، ولكنهم في الوقت ذاتها يريدون أن يفعل حراكهم ويحقق تراكمية إنتاج لفعالياته، حتى إذا ما اعترفوا بعجزهم في إنتاج قادتهم اللهم إلا في وسائل التواصل الاجتماعي، الذين لا هم لديهم سوى (رحيل السلطة)، لجأوا إلى البحث عن القيادات الجاهزة غير العربية وباتوا يخلعون عليها ما يتمنون من صفات، وليغدو بمجموعهم إجراء عند تلك القيادات يرتضون بأوامرهم.. دون بذل أي جهد للعثور على قيادة سلوك وفكرة ورؤية.. بل يمارسون حيال أي ظهور قيادي التعويق والتنكيل والاجتثاث، تحت يافطة أزلام، أقزام، بقايا النظام السابق، فكانت النتيجة هياج وفوضى أفرغت النضال من أجل التحرر مضمونه، الإيديولوجي / الفكري عندها

---

[76] توفيق شومان، الثورات العربية، البنى والهياكل والمنطلقات، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد الاول، 2011، ص35.

[77] صلاح زرقونة، هل تسوق الديمقراطية الأمريكية عربيًا، مجلة الديمقراطية، العدد (13)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004، ص35.

[78] وهنا تساوت الشعوب العربية وعلى وفق نظرية أثر الفراشة في محنتها، وهذا هو سر سيادة موجة الربيع العربي وانتشارها. للمزيد عن ذلك وأثر التكنولوجيا فيه، ينظر: جايمس غليك، نظرية الفوضى علم اللامتوقع، ترجمة: أحمد مغربي، دار الساقي، بيروت، 2008، ص22 وما بعدها. وللمزيد عن هذين المطلبين، يراجع: منعم صاحي العمار، جوف المحنة، مصدر سبق ذكره، ص160-161.

فقط وجدنا أن السلطة عاودت استبدادها من جديد وبالتكنولوجيا أيضًا، مما انعكس بجد على طبيعة الخطاب السياسي وسلوكيات الناطقين به ولهذا تشريح فلسفي وواقعي آخر في القابل من الأيام، إن شاء الله.

الهوامش

1. عن تلك الضواغط ودور أصحاب النظرة النقدية في تسويق أثرها، ينظر: قاسم حجاج، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، جمعية التراث، الجزائر، (2003)،ص143.
2. Keith Krause, Critical theory and security studies, Graduate Institute of International studies, Geneve,1996,p.8.
3. للمزيد حول هذا الأمر، ينظر: سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص58 وما بعدها.
4. وهذا ما يفسر لنا سر بقاء خيار الثورة قائمًا. للمزيد ينظر: Hobsbawm ERIC, The AGE of Revolution, 1739-1848, London ,Vintage books,1996,pp.4-11.
5. جاريت ستاسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية، الإرث التأريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في مجموعة باحثين، المجتمع العراقي، حفريات سيوسولوجية في الإثنيات والطوائف، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2006، ص346 وما بعدها.
6. عن هذا المصطلح وأثره في تشويه التحول الديمقراطي، ينظر: موریاك میراك-فایسباخ، مهووسون في السلطة، تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011، ترجمة: محمد زينو شومان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014، ص13 وما بعدها.

7. منعم صاحي العمار، نحو عقد اجتماعي جديد، التنشئة السياسية وأثرها في السلوك الانتخابي، دار إنكي للنشر والتوزيع، 2021،ص8.
8. L. Alexander, Thought Leadership ,Valley silicon,California,2012,pp.16-18.
9. رغم فائدة ذلك لإنهاء حالات الانسداد السياسي، إلا أن البعض رأى أن سيادة واقع كهذا، سيوفر فرص متوالية للإقرار بحالة الفوضى في المجتمع الدولي، ينظر: هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2002، ص103 وما بعدها.
10. منعم صاحي العمار، في علم الثورات، أوراق المختار، العدد 6، مركز المختار للدراسات والبحوث، بغداد، أيلول، 2005، ص8-9.
11. أحمد تهامي عبد الحي، المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 184، القاهرة، 2011، ص15 وما بعدها.
12. توفيق المديني، الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية: العوائق والعثرات، مجلة حمورابي، العدد الأول، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011،ص37.
13. هذا ما توقعناه مبكرًا ونحن نترقب ونرصد مستدعيات الحث نحو مفهوم المواطنة وظروف ومعوقات سيادته عربيًا وعراقيًا. للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص29 وما بعدها.
14. إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 384، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص90-ص92.

15. منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية، العراق ولبنان أنموذجا،1990-2011، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، 2013، ص38 وما بعدها.

16. هذا الأمر كان غير متوقع قبل انتهاء الحرب الباردة. للمزيد ينظر:

Richard Rorty ,Truth and Progress, Philosophical paper, Cambridge university press,1998.pp.8-9.

17. مجموعة باحثين، عام على الربيع العربي: التداعيات الدولية والإقليمية، سلسلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2012، ص12 وما بعدها.

18. جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، الطبعة الأولى، ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص383.

19. سليمان صالح الغويل، الدولة القومية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 2020،ص38-41.

20. معمر منعم العمار، الدولة-البدايات وإشكاليّات النشوء والمستقبل، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص58.

21. منعم صاحي العمار، نحو عقد اجتماعي جديد، مصدر سبق ذكره، ص8.

22. يرى البعض أن افتقاد التفاعل بين الإيديولوجية والنظام، يؤسس نوعا من الغربة للدولة عن واقعها، ذلك الاغتراب هو المؤسس لتغوّل السلطة. للمزيد ينظر: براتران باوي، عالم بلا سيادة، الدولة بين المراوغة والمسؤولية، ط1، دار الشروق، القاهرة، (2001)،ص38 وما بعدها.

23. هذا ما ألقى بضلاله حتى على مستقبل العرب كأمة وكنظام. يراجع: محمد سليمان الزواوي، مستقبل النظام العربي في عصر الثورات، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية، على الرابط:

http://www.is/ammemo.cc/htm.

24. وقد توضح ذلك في العراق بعد عام (2003)، لتؤسس السلطة بذاتها مأزقها الذي تحوّل إلى محنة شاملة هددت قوائم الدولة. للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، جوف المحنة- اقتفاء أثر الذات العراقية، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص63.

25. جوزيف كشيشيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، ترجمة: محمد بن عبد الله حمد الحارثي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2013،ص113.

26. ميلود عامر حاج، الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التفكيك، مجلة المستقبل العربي، العدد 489، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019،ص289.

27. لا يستقيم ذلك الستلاب إلا مع الهندسة الاجتماعية. للمزيد ينظر: علي عباس مراد، الهندسة الاجتماعية، صناعة الإنسان والمواطن، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص48 وما بعدها.

28. نقلًا عن:

Peter. T. Leeson & Andrea M. Dean, The Democratic Domina Theory: American Journal of Political Science, Vol.53, No.3, (2001), p.xxi.

29. منعم صاحي العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، دار المستقبل للبحوث، بغداد، 2005، ص13-14.

30. Stephen Wolfram, A New Kind of Science, USA, Wolfram Media Ine, 2002, p.p. 302-303.

31. محمد أبو رمان، ما بعد الإسلام السياسي، مرحلة جديدة أو أوهام الإيديولوجية، مؤسسة فريد ريس إيبرت، عمان، 2018، ص57 وما بعدها.

32. نقلًا عن: محمد جلال عناية، الفكر السياسي في أمريكا، بلا دار نشر، مصر، 2004، ص147 وما بعدها.

33. أحمد برقاوي وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص81-83.

34. لعل أول من وضع يديه على الجرح، هو هنري كيسنجر، عندما رأى أن نشأة العراق كدولة على غرار يوغسلافيا السابقة لأسباب جيوسياسية، يجعل من الصعوبة توحيد ميل شعبه للديمقراطية بمؤسسات تمثيلية. لذا فمن المتوقع أن تتجه الدولة العراقية نحو الأوتوقراطية كنمط سلطة، أو ستتفكك إلى عناصرها المكونة، مالم يحزم قادته توظيف الديمقراطية لصالح إرادة تكونه التأريخية لا العكس. للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، جوف المحنة..، مصدر سبق ذكره، ص161.

35. عن الرؤية الغربية في هذا المجال، ينظر: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص16 وما بعدها.

36. عبد علي المعموري، إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص66.

37. الغريب، إن هذه الحالة أصابت كل شعوب الشرق الأوسط العربية وغير العربية، للمزيد ينظر: جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص10.

38. منعم صاحي العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، مصدر سبق ذكره ، ص18 وما بعدها.

39. هذا الوضع عدّه البعض طبيعيًا كونه دالة من دوال سيكولوجية السلطة. للمزيد ينظر: سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، ط2، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2000، ص18-19.

40. حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في العراق ما بعد صدام، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005، ص41-43.

41. وهذا ما حصل فعلًا وبدفع غربي. للمزيد ينظر: أنجل رابسا وآخرون، بناء شبكات إسلامية معتدلة، مركز السياسة العامة لمنطقة الشرق الأوسط، مؤسسة راند. كاليفورنيا، 2007، ص105 وما بعدها.

42. يرى البعض أنه بسبب ذلك انتشر الإرهاب في الدول العربية. للمزيد ينظر: باسم الخفاجي، إستراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام، قراءة في تقرير مؤسسة راند 2007، رؤى معاصرة، العدد (4)، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، 2007، ص6 وما بعدها.

43. عن هذين الأمرين ينظر: منعم صاحي العمار، هل بالإمكان أن تصلح الديمقراطية بوابة لفهم العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص12 وما بعدها.

44. يرى البعض أن ذلك التوجه كان بدفع خارجي. للمزيد ينظر: آنا إيشاع، دور الفاعل الخارجي في التحول السياسي في العالم العربي، نشرة السياسة، العدد (122)، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، 2012، ص16.

45. عن فقه الثورة، ينظر: منعم صاحي العمار، علم الثورات، مصدر سبق ذكره، ص11 وما بعدها.

46. عن تماثل هذه الرؤية مع التحريض الغربي، ليغدو السعي نحو التحرر مفارقة، ينظر:

Fouad Ajami, The Arab Spring at one: A year Living Dangerously, Foreign Affairs, April, 2012, p.59.

47. ينظر للمزيد: منعم صاحي العمار، الحداثة وترهل الدولة القطرية العربية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (41)، مركز الدراسات الدولية، (2001)، ص11 وما بعدها.

48. هناء صوفي عبد الحي، الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد12، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،ص131 وما بعدها.

49. ومن الملفت للنظر أن هذه النتيجة كانت حاضرة لدى السلطات المستبدة كمبرر لاستمرارها باستبدادها لا سيَّما في الدول العربية. للمزيد ينظر:
عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997. وكذلك، جوزيف كشيشيان، السلطة وتعاقب الحكم في الممالك العربية، مصدر سبق ذكره، ص49.

50. عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص28-69.

51. لهذا يرى البعض بالاستبداد صفة ملازمة للحكم/ السلطة وإدارته، كونه يمثل نزوعًا تأريخيًا لم تزل الديمقراطية كفكرة وكهدف وكآلية غير قادرة على النيل من خطره. للمزيد يراجع: بروس بيرنو دو الستر سميت، دليل الاستبداد والمستبدين، ترجمة: فاطمة نصر، ط1، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2014، ص48.

52. للمزيد عن هذه المقاربة وأثر الإحساس بفقدان الكرامة وعدم احترام المطالبة بها، ينظر:

Uriah Kriegel, Dignity and the phenomenology of recognition-respecd, in J.Drummind and S.R.Keridl, Emotional Experience, Little field, 2017,pp.86-92.

53. لذا لا غرابة أن تذهب الشعوب وهي تواجه استبداد سلطاتها إلى المطالبة بـ "إعادة بناء الدولة من جديد. للمزيد ينظر: معمر منعم العمار، الدولة وإستراتيجية إدارة التغيير، ط1، مكتبة السنهوري، بيروت، 2019، ص361 وما بعدها.

54. هذا ما عانت منه ثورات الربيع العربي التي غالبًا ما أردفت بثورات "تكميلية"، وكان من الممكن أن تتجدد احتجاجات تشرين في العراق، لولا مشاركة قواها في انتخابات أكتوبر عام (2021). للمزيد ينظر: وحيد عبد المجيد، الربيع العربي وحروب المخاض الأخير، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 199، القاهرة، 2015، ص59 وما بعدها. وكذلك:

صباح ناهي، احتجاجات تشرين بين مطالب المتظاهرين واختراقات الولائيين، شبكة المعلومات الدولية،2021/5/23، على الرابط www.Indepedentarabia.com

55. عن هذا القانون، وأثر مستدعيات التغيير في حيويته كمعيار قياس لتأريخية حركية الشعوب، ينظر:

منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير، مقاربة في المقدمات، مجلة قضايا سياسية، العددان 22/21، لسنة 2010، ص10.

56. لقد جرب قادة العراق هذا الدور بعد عام (2003) يمتلكهم الزهو بما أسموه بـ "تحرير العراق". للمزيد ينظر: فالح عبد الجبار، نحن والدستور، أوراق ديمقراطية (آراء في الدستور العراقي)، العدد 6، مركز العراق للمعلومات الديمقراطية، بغداد، 2015، ص8.

57. فيما بدت ملامح هذه الأوضاع على حركات الإسلام السياسي بعد احتجاجات (2019) على الأقل في العراق، نظرًا لفشلهم في تسويق نموذج الدولة لا الحكم فحسب. للمزيد ينظر: على محمود علوان، الدولة الإسلامية المعاصرة (بين إكراهات الذات وضغوطات الآخر)، مجلة المعهد، العدد2، معهد العلمين، النجف الأشرف، 2020، ص53 وما بعدها.

58. فريد زكريا، مستقبل الحرية، الديمقراطية الضيقة الآفاق في الداخل والخارج، مجالات، لبنان، 2006،ص72وما بعدها.

59. فريد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص166-168.

60. وقد كان لهذا الإنتاج دور كبير في تسويق فكرة الدولة المنهارة. يراجع، عبد الوهاب عمروش، الدولة المنهارة، قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدولة، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، 2012،ص26 وما بعدها.

61. يرى البعض بذلك مخططًا غربيًا، يعد جزءًا من الفوضى التي أرادها الغرب. للمزيد ومستدعيات التوقع ذاك. ينظر: جوين داريار، الفوضى التي نظموها في

الشرق الأوسط، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2007، ص118 وما بعدها.

62. وقد شبه البعض هذا المأزق بما مرّ به الإيديولوجية القومية إبان الحرب الباردة، عندما ابتعدت حركاتها السياسية عن الروح المنشئة لها لتغدو مولدة لعصبيات ساهمت بدورها في نمو وتصاعد تأثير الحركات الإسلامية. للمزيد عن ذلك ينظر: محي الدين صبحي، عرب اليوم وصناعة الأوهام القومية، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، (2001)،ص18 وما بعدها.

63. نقلًا عن فريد زكريا، مصدر سبق ذكره،ص134.

64. ولن يمر ذلك دون معادلة جديدة. للمزيد ينظر: أمل حمادة، معادلة جديدة، إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، مؤسسة الأهرام، 2012، ص15 وما بعدها.

65. معمر منعم العمار، الدولة- البدايات وإشكاليّة النشوء والمستقبل، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص106.

66. يرى البعض بما تقدم من مقاربات، جزءًا من نظرية الاختراق الناعم الأمريكي لإخواء السلطة كمقدمة لتغييرها. ينظر: حسين حافظ العكيلي، أثر الدور الإستراتيجي الأمريكي في تغيير النظم العربية، مجلة رؤية، مركز رؤية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 10، بغداد، 2012، ص38.

67. عن هذا المصطلح ينظر: منعم صاحي العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، في مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص48 وما بعدها.

68. وقد عدّ ذلك الشرخ، دعامة أساسية لما سمّي لاحقًا بالمعارضة الاجتماعية أو المتعارضات المزدوجة المولّدة للأزمات التي تنوء بها الدولة ونظامها السياسي. للمزيد ينظر:

W .Gamson, The strategy of social protest, London ,wadsworth publicat-ion,1999,pp.63-64.

69. البعض ردّ ذلك إلى عجز الديمقراطية في الإحاطة بأزمات النظم السياسية العربية. للمزيد ينظر: إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص90–92. وعن اندفاع السلطة نحو الربح الموقفي كما يقول فاليري مارسيل وجون.ف. ميشيل، يراجع: سويم العزي، علم النفس السياسي، قراءة تحليلية نقدية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2010، ص87.

70. لتغدو تلك السلطة رثة راكدة سلوكيًا تابعة غير مستقلة، تخفي ملامح دول عميقة متناثرة. ويردد البعض سر ذلك إلى ما تعانيه السلطة أساسًا من شعور/ هاجس بالانسحاق أمام شعوبها التي لم تزل تناوي باستدعاء التأريخ/الماضي لتدبرّ أمرها والخلاص من حالة الفوضى السائدة.

71. منعم صاحي العمار، جوف المحنة، مصدر سبق ذكره، ص16. وعن علاقة الديمقراطية بالتنمية وحدودها، يراجع: الطيب بكوش، هل للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود، المجلة العربية، العدد 6، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تونس، 1995،ص109.

72. صلاح الدين الجورشي، الدولة والهوية، إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي، تونس مثالًا، مجلة المستقبل العربي، العدد 407، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص60 وما بعدها.

73. عن تلك النواميس واشتراطاتها. ينظر: منعم صاحي العمار، النظام الإقليمي العربي والاستجابة لحقائق التغيير الدولي، مجلة شؤون عربية، العدد 91، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1998،ص69.

74. معمر منعم العمار، الدولة–البدايات...، مصدر سبق ذكره، ص142.

75. بكل ما يعنيه ذلك من تغول وتعسف للسلطة في استخدام أدوات القهر والإكراه، لنكون أمام دولة بوليسية بحق كما حصل مع مصر وهي تواجه الإخوان. للمزيد ينظر: الدولة البوليسية المصرية.. أن تكافح التطرف لتسبب في ازدياده، مقالة منشورة بتأريخ (2018/8/2) على موقع الجزيرة الإلكتروني على الرابط www.aljazeera.net.

76. تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، المنامة، 2010، ص54.

77. توفيق شومان، الثورات العربية، البنى والهياكل والمنطلقات، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد الاول، 2011، ص35.

78. صلاح زرقونة، هل تسوق الديمقراطية الأمريكية عربيًا، مجلة الديمقراطية، العدد (13)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004، ص35.

79. وهنا تساوت الشعوب العربية وعلى وفق نظرية أثر الفراشة في محنتها، وهذا هو سر سيادة موجة الربيع العربي وانتشارها. للمزيد عن ذلك وأثر التكنولوجيا فيه، ينظر: جايمس غليك، نظرية الفوضى علم اللامتوقع، ترجمة: أحمد مغربي، دار الساقي، بيروت، 2008، ص22 وما بعدها. وللمزيد عن هذين المطلبين، يراجع: منعم صاحي العمار، جوف المحنة، مصدر سبق ذكره، ص160-161.